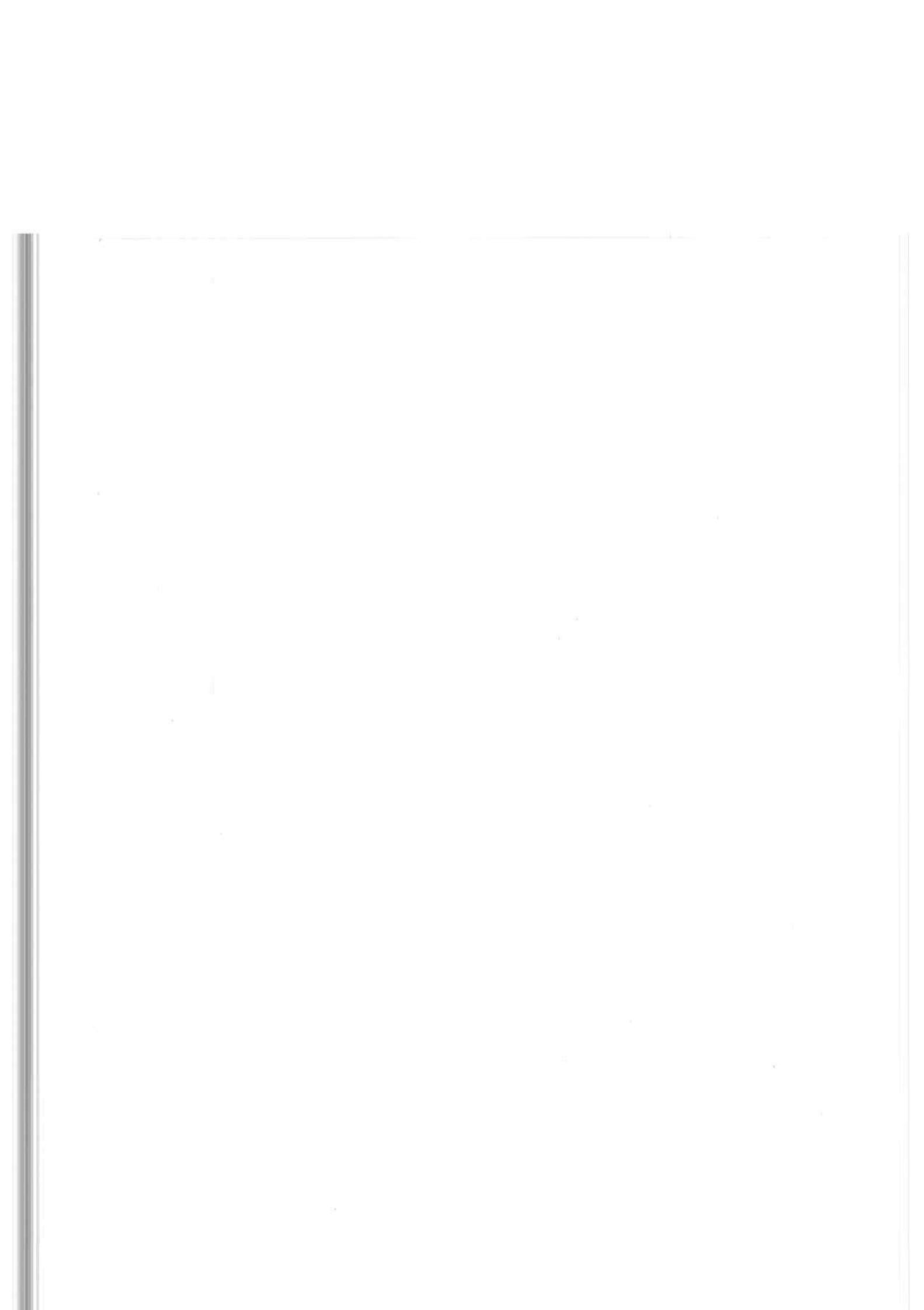




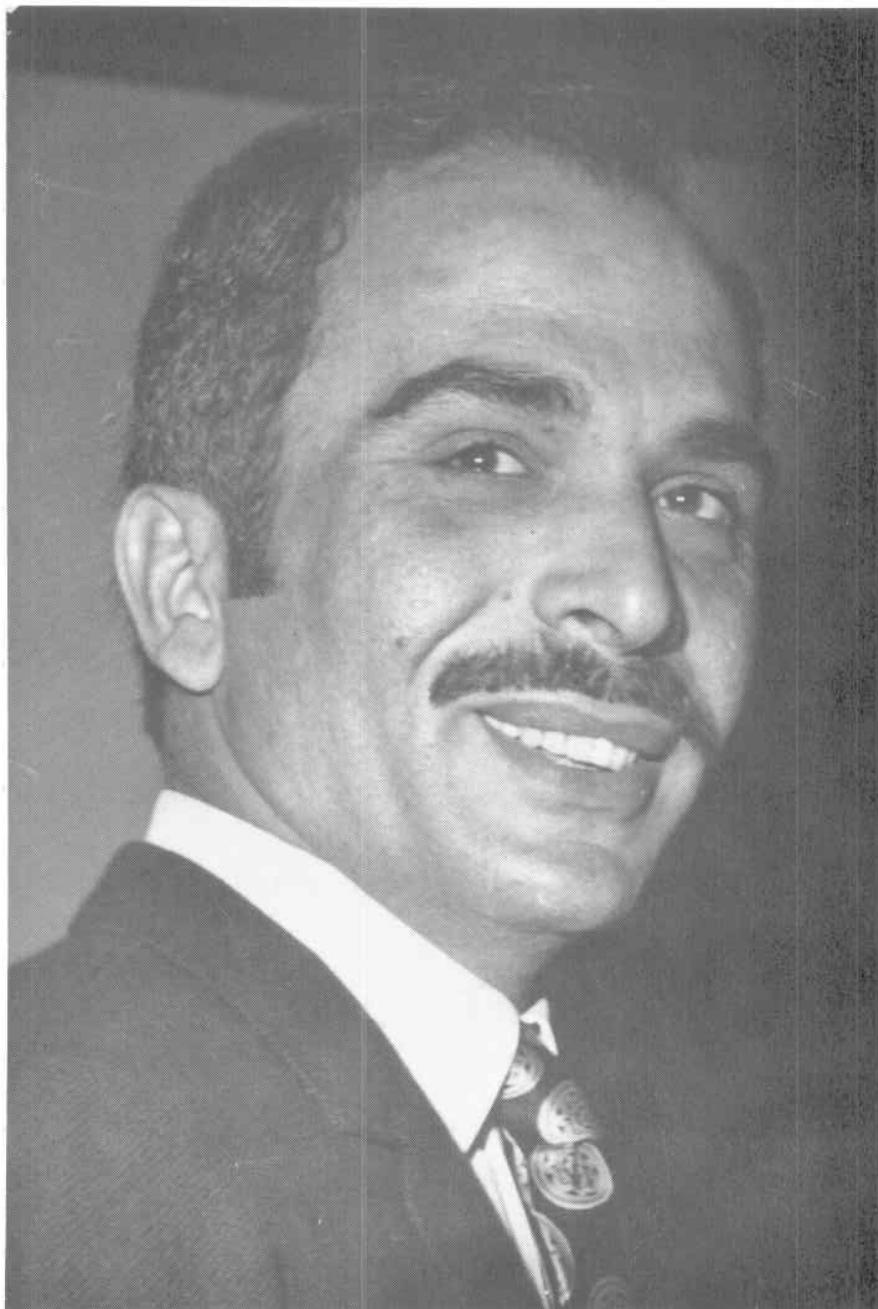
تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٧٥

والمقدم إلى

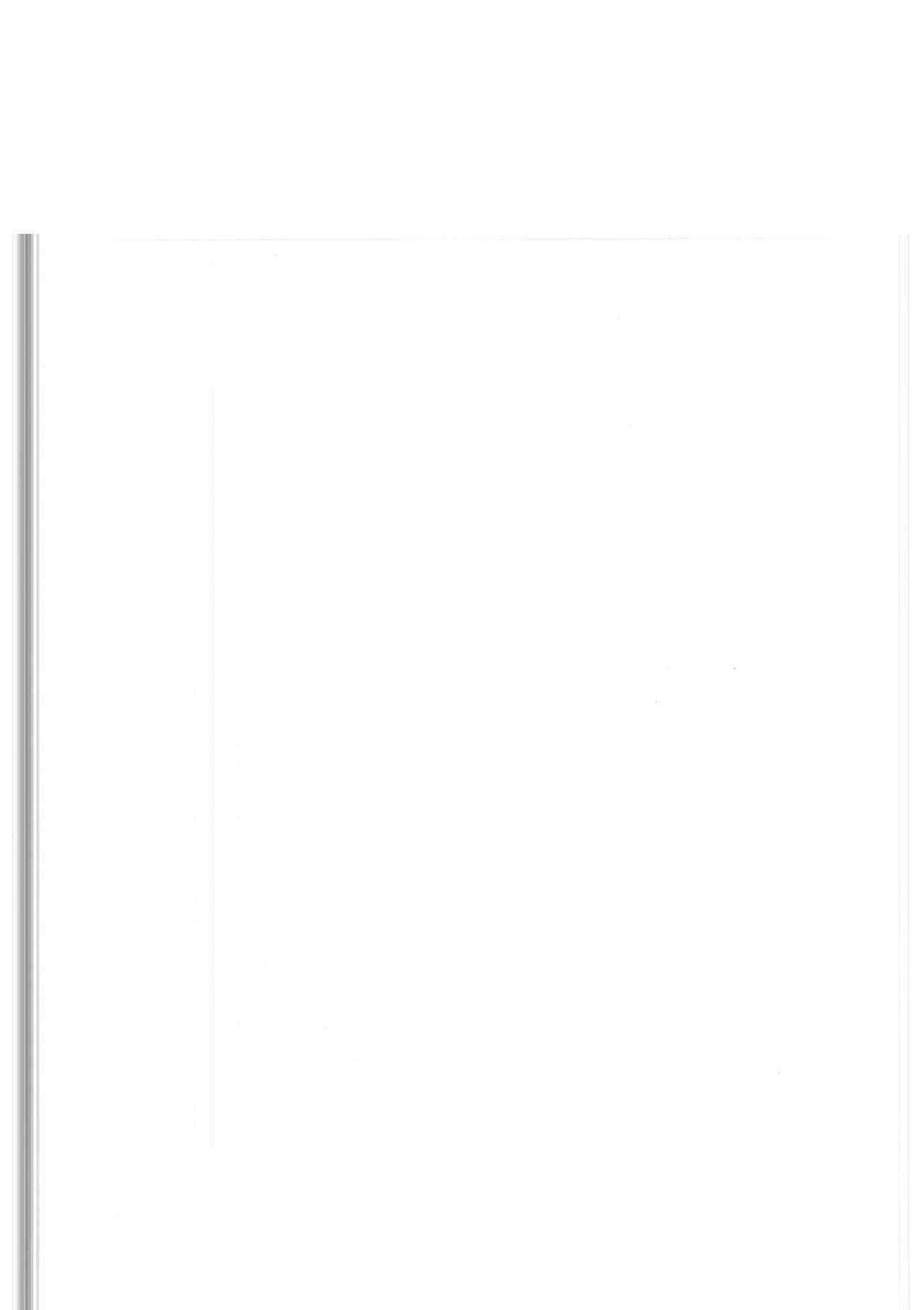
الهيئة العامة للمساهمين
في إجتماعها المنعقد في عمان
يوم الأربعاء الموافق ٣١ آذار ١٩٧٦



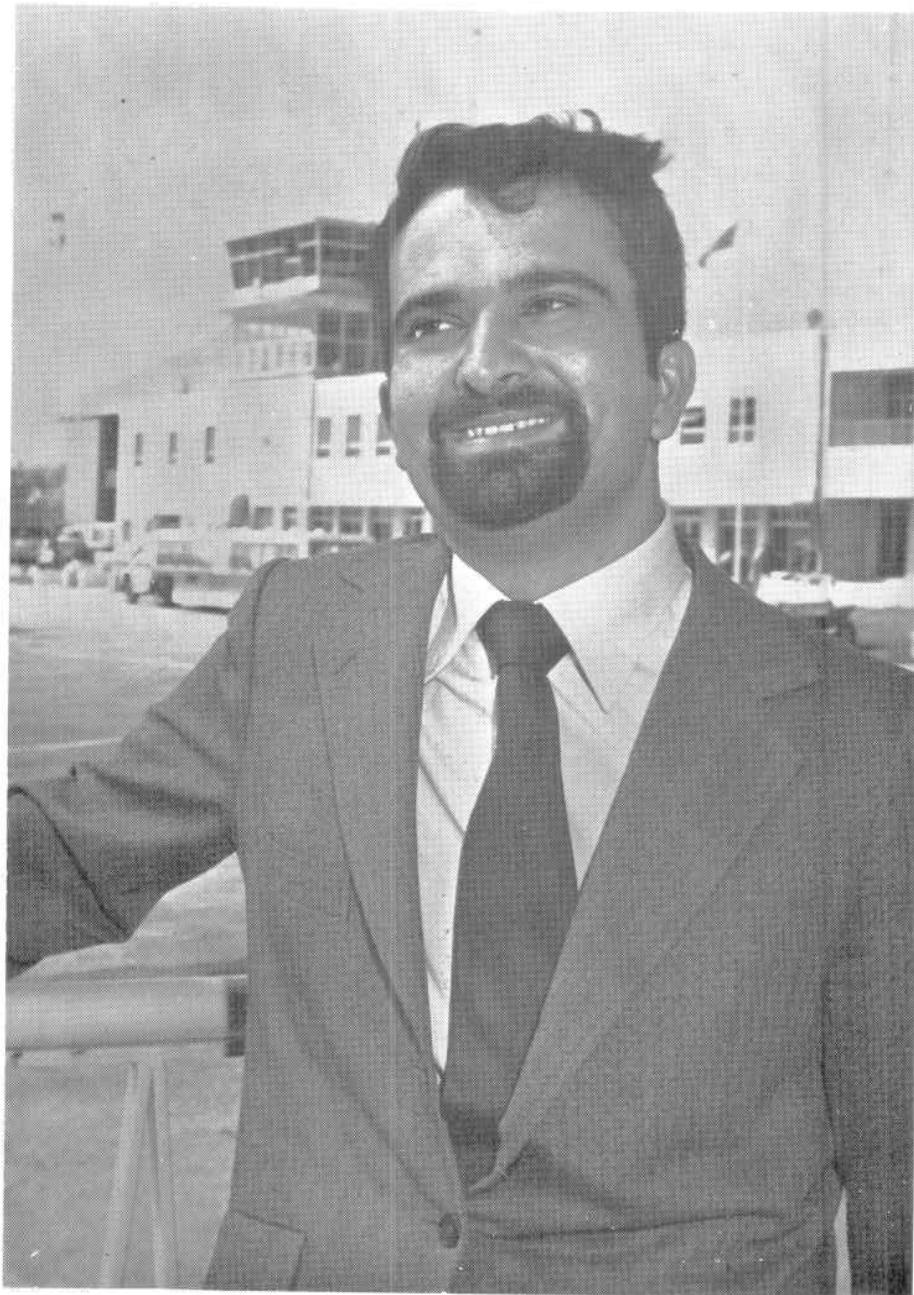
بِحَمْرَةِ حَمْرَةِ الْجَلَالِ اللَّهُ عَزِيزٌ لِمَا يَعْصِي



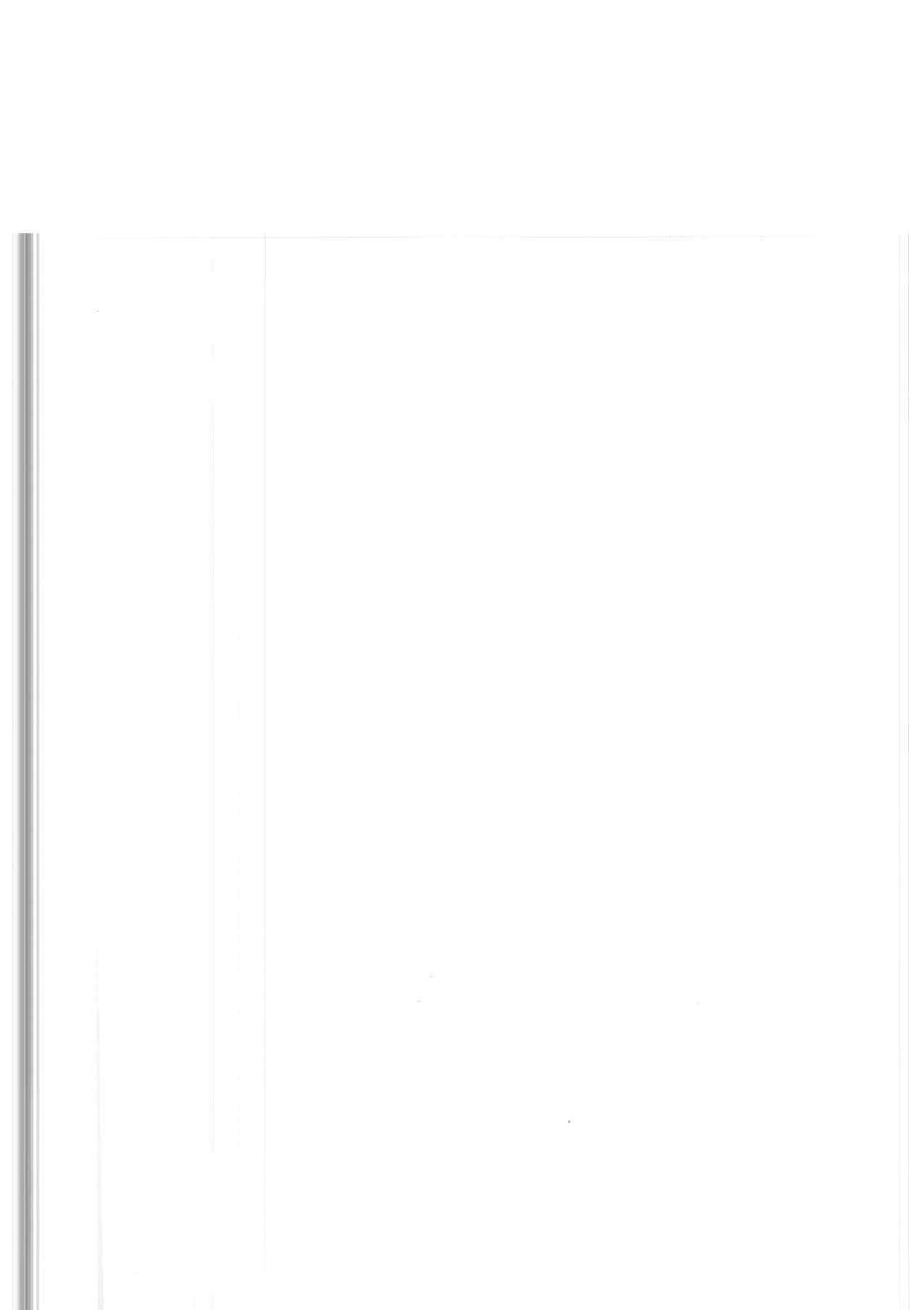
يد تبني ويد تحمل السلاح
«الحسين»



حضرتَ عُمَّار السُّورِ الْمَلَكيِّ لِلْأَمِيرِ الْحَسَنِ بْنِ طَلالِ وَالْأَعْمَالِ الْعَظِيمَ



ان للمواطن حقاً في المسكن اللائق لا يضاهيه سوى حقه في المأكل واللباس
«الحسن»



مَجْلِسُ الادْرَة

الْسَّيِّدُ زَهِيرُ الْخُوري

مُدِيرٌ عَامٌ بِبَنَكِ الْاسْكَانِ - رَئِيسُ الْجَسَسِ

مَعَايِيْلُ السَّيِّدِ الْمَهْنَدِسِ بُوْهَانِ كَمال

مُمَثِّلٌ عَنْ حَمَلةِ الْأَسْهَمِ الْمُتَازَّةِ - نَائِبُ الرَّئِيسِ

السَّادَةُ الْأَعْضَاءُ

عَبْدُ الْغَنَّيِّ حِيرَدَانُ مُمَثِّلٌ وِزَارَةِ الْمَالِيَّةِ الْأَرْدَنِيَّةِ

نَعْمَانُ الْمَفَاحُورِي مُمَثِّلٌ عَنِ الْبَنَكِ الْمَركُزِيِّ الْأَرْدَنِيِّ

الْمَهْنَدِسُ حَمْدَاللهُ النَّابِلِي مُدِيرٌ عَامٌ مَؤْسَسَةِ الْاسْكَانِ

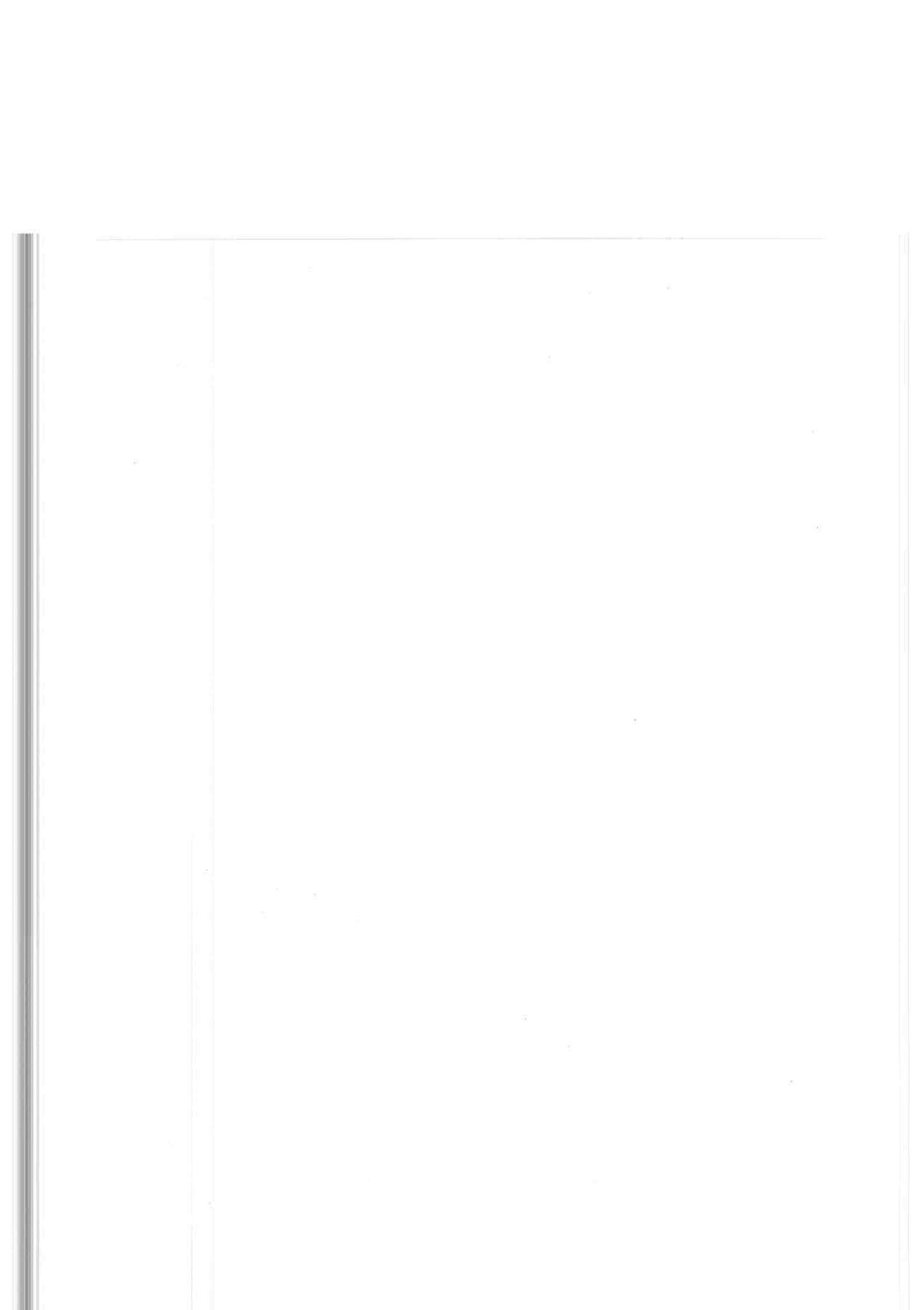
عَبْدُ الْجَيْدِ الْغَرْبَلِي مُمَثِّلٌ عَنْ حَمَلةِ الْأَسْهَمِ الْمُتَازَّةِ

مُنْذِرُ الْفَاهُومُ مُمَثِّلٌ عَنِ الْبَنَكِ الْعَرَبِيِّ الْمَحْدُودِ

حُسْنِي سَيِّدُ وَالْكُرْدِي مُمَثِّلٌ عَنِ بَنَكِ الْأَرْدَنِ

فَاحِصُو حَسَابَاتِ الْبَنَكِ

السَّادَةُ سَابَا وَشَرْكَا هُمْ



المحتويات

الصفحة	
١٣	الاقتصاد الأردني عام ١٩٧٥
١٣	قطاع الصناعة والتعدين
١٦	القطاع الزراعي
١٧	قطاع البناء وملكية المساكن
١٨	القطاع المالي والمصرفي
٢٠	الأزمة السكنية في الأردن
٢٥	بنك الاسكان وخطط التنمية الثلاثية والخمسية
٢٥	الخطة الثلاثية
٢٦	الخطة الخمسية
٢٨	بنك الاسكان عام ١٩٧٥
٢٨	القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥
٣٠	القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥
٣٢	إنجازات البنك خلال عام ١٩٧٥
٣٢	أولاً : نشاط الأقراض
٣٩	المستغل من القروض وانتظام التسديدات
٤٠	ثانياً : نشاط الودائع
٤٤	ثالثاً : تخفيض تكاليف البناء
٤٤	رابعاً : تشجيع إنشاء جمعيات الاسكان التعاونية
٤٧	خامساً : الاستثمارات العقارية
٤٨	سادساً : الفروع والمكاتب الجديدة
٥١	تعاون البنك مع مؤسسة الأقراض الزراعي
٥٢	الدوام المسائي
٥٣	مبني البنك في العبدلي
٥٤	الميزانية العمومية
٥٦	حساب الارباح والخسائر
٥٧	تقرير فاحصي حسابات البنك
٥٨	إيضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

حضرات المسادة المساهمين

يسر مجلس ادارة بنك الاسكان ان يقدم لكم تقريره السنوي الثاني عن اعمال البنك لعام ١٩٧٥ .

وتلاحظون ان مؤسستكم حققت انجازات كبيرة خلال العام الحالي فارتفعت موجوداتها من (٥٢٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ الى حوالي (١٣٠) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ اي بزيادة تبلغ نسبتها ١٥٠٪ ، كما ارتفعت المبالغ المستغلة من القروض الى (٣١٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ مقابل (٩٧٠) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ اي بزيادة تبلغ نسبتها ٤٥١٪ ، اما الودائع التي تمكّن البنك من اجتنابها فقد تضاعفت اكثر من ثلاثة مرات خلال العام الحالي فارتفعت من (٣١٣) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ الى (١٠٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ .

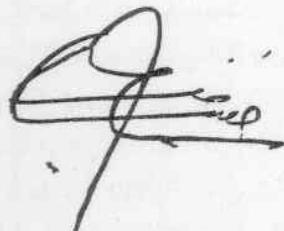
وتلاحظون من بيان الارباح والخسائر ان الارباح الصافية لهذا العام بلغت (١١٣٩٦) ألف دينار مقابل (٥٩٥) ألف دينار عام ١٩٧٤ ، اي ان ارباح البنك الصافية تضاعفت حوالي مرتين خلال العام الحالي ، كما ارتفعت المبالغ المخصصة كاحتياطيات اجبارية وخاصة من (٢٣١) ألف دينار في نهاية عام ١٩٧٤ الى (٥٣٩) ألف دينار في نهاية عام ١٩٧٥ .

وفي ضوء الارقام السابقة قرر المجلس توزيع الارباح على المساهمين من حملة الاسهم الممتازة بنسبة ٦٪ مع تحويل بقية الارباح الى الاحتياطيات المالية الخاصة والاجبارية تدعيمًا للمركز المالي للبنك في سنوات عمله الاولى .

وينتهز مجلس الادارة هذه المناسبة ليعرب عن شكره الى كافة عمالاته وكافة الدوائر والمؤسسات التي آزرت البنك وساعدته على انجاز اعماله بشكل سمح له تحقيق ما حققه من انجازات خلال عام ١٩٧٥ ، وعلى الاخص منها البنك المركزي الاردني ومؤسسة الاقراض الزراعي ومؤسسة الاسكان ودوائر تسجيل الاراضي وال المجالس البلدية والقروية ومؤسسة التلفزيون الاردني ودار الاذاعة الاردنية والمؤسسات الاعلامية المختلفة العاملة في هذا البلد ، وعموم المؤسسات المصرفية الشقيقة .

وتأمل الادارة ان يظل البنك عند حسن ظنكم في سعيه الى خدمة المواطن
وتوفير المسكن الملائم لكل فرد في هذا البلد باقل التكاليف ودون تحويل
الدولة لایة اعباء اضافية في هذا المجال مع تأمين حد معقول من الارباح
للمساهمين .

والله الموفق



زهير الخوخي

المدير العام للبنك

رئيس مجلس الادارة

الاقتصاد الأردني عام ١٩٧٥

وأصل الاقتصاد الأردني نموه وتطوره خلال عام ١٩٧٥ وسط ازمات مالية تضخمية عالمية ، زاد من حدتها الارتفاع المستمر في الأجور والزيادات المتواترة في اسعار السلع والمواد الخام ، ويلاحظ في هذا المجال ان معدل الارقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع المواد في مدينة عمان ارتفع الى (١٩٢ر١) خلال عام ١٩٧٥ مقابل (١٧١ر٥) خلال عام ١٩٧٤ ، كما ارتفع معدل الارقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع المواد في مدينة الزرقاء الى (١٧٨ر٤) خلال عام ١٩٧٥ مقابل (٦٦١ر٦) خلال العام الماضي ، وبذلك تكون تكاليف المعيشة في مدينتي عمان والزرقاء قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ و ٣٠٪ على التوالي خلال عام ١٩٧٥ ^(١) .

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تواجه مراحل التنمية في الأردن ، والتي يأتي في مقدمتها قلة الموارد وارتفاع اسعار السلع المستورده والتقلبات المتواترة في اسعار العملات الاجنبية ، الا ان الاقتصاد الأردني خلال العام الحالي استطاع ان يحقق زيادات ملحوظة في انتاج معظم القطاعات ، وتشير تقديرات خطة التنمية الخمسية الى ان الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق سيرتفع الى (٣٦٨) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ مقابل (٣٦٢ر٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ اي بزيادة تبلغ نسبتها ٤٪ ^(١) .

وسنستعرض فيما يلي بايجاز اهم التطورات التي تميز بها الاقتصاد الأردني خلال سنة ١٩٧٥ وهي السنة الاخيرة من سنوات خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) .

قطاع الصناعة والتعدين :

ارتفع الرقم القياسي ^(٢) لانتاج اهم الصناعات من (١٦٢ر٢) في نهاية عام ١٩٧٤ الى (١٧٣ر٩) في نهاية عام ١٩٧٥ ، ويعود هذا الارتفاع الى الزيادات

(١) المصدر : البنك المركزي الاردني - النشره الاحصائية الشهرية لشهر كانون اول ١٩٧٥ .

(٢) سنة الاساس ١٩٦٦ = ١٠٠ .

الملموزة في انتاج بعض الصناعات خلال هذا العام بالمقارنة مع انتاج العام السابق رغم الانكماش في انتاج بعض الصناعات الاخرى ، ويبين الجدول رقم (١) انتاج اهم الصناعات خلال العام الحالي بالمقارنة مع انتاج عام ١٩٧٤ .

جدول رقم (١)

الانتاج الصناعي لاثم الصناعات خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥

المنتج	وحدة الانتاج	١٩٧٥	١٩٧٤	نسبة التغير في الانتاج خلال عام ١٩٧٥ عن الانتاج خلال عام ١٩٧٤
الحديد	طن	٣١٣٠٤	٢٥٤٣٢	% ٢٣ +
الاسمنت	الف طن	٥٧٢	٥٩٦	% ٤ -
الفوسفات	الف طن	١٣٦٣	١٦٧٤	% ١٩ -
الطاقة الكهربائية	مليون كيلو واط	٢٥٧	٢١٣	% ٢٠ +
المنتجات البترولية	الف طن	٨٢٨	٧٤٨	% ١٠ +
الورق	طن	٤١٤٧	٣٥٣٦	% ١٧ +
الاجواخ	الف يارد	٩٥٤	٧٢٢	% ٣٢ +

المصدر : النشرة الاحصائية للبنك المركزي

ويتبين من الجدول السابق ان انتاج الحديد حقق ارتفاعاً كبيراً هذا العام بالمقارنة مع الانتاج في العام السابق ، اذ قفز من (٤٥٪) ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الى (٣١٣) ألف طن خلال عام ١٩٧٥ اي بزيادة بلغت نسبتها % ٢٣ ، الا ان انتاج الاسمنت انخفض من (٥٩٦) ألف طن خلال عام ١٩٧٤ الى (٥٧٢) ألف طن خلال عام ١٩٧٥ اي بنسبة % ٤ ، على الرغم من ان استهلاك السوق المحلي من الاسمنت ارتفع بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٧٥ نتيجة لتوسيع الحركة العمرانية في الاردن ، وعليه فان نقص

الانتاج يرجع الى قلة التصدير حيث تشير ارقام الصادرات^(١) الى ان الكميات المصدرة من الاسمنت تقدر بحوالي (٨٨) ألف طن خلال العام الحالي مقابل (٢٠٩) ألف طن صدرت في العام السابق ، اي ان الكميات المصدرة من الاسمنت انخفضت بنسبة كبيرة بلغت ٥٨٪ .

ومن الجدير بالذكر ان عام ١٩٧٥ شهد تسجيل (٧٩) صناعة جديدة من الصناعات التي يزيد رأس مال كل منها عن خمسة آلاف دينار منها (١٣) صناعة لانتاج مستلزمات البناء في حين تسجلت (٦٨) صناعة جديدة يزيد رأس مال كل منها عن خمسة آلاف دينار عام ١٩٧٤ منها (١٠) صناعات لانتاج مستلزمات البناء .

ومما يذكر ان رأس المال المستثمر في صناعات مستلزمات البناء المسجلة خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ارتفع من (٢٤) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٤٢) مليون دينار عام ١٩٧٥ اي بنسبة ١٠٠٪ . وبين الجدول رقم (٢) الصناعات التي تأسست خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

الصناعات التي تسجلت خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥						
		العدد المسجل		رأس المال بالدينار		نوع الصناعة
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢٧٩	٤٨٤	٦٨٧٠٠٠	١١١٩٨٢٠	١٣	١٢	صناعات غذائية
٥٨١	٦٣٧	١٦٧١٠٠٠	١٩٥٢٣٦٠	٢٩	٢٤	صناعات كيماوية
١٢٤	١٧٨	١٨٣٠٠٠	٣٠٠٠٠	٧	٨	صناعات نسيجية
٥٦٤	٤٩٤	٢٧٣٥٠٠٠	٣٣٨٢٠٠	١٢	٩	صناعات معدنية
						وكهربائية
٦١٢	٣٣٣	٢٤٢٤٥٠٠	١٢١١٨٠٠	١٣	١٠	صناعات مواد البناء
٩٤	٢١٢	١٨٩٠٠٠	٤٠٨٠٠	٥	٥	صناعات اخرى
٢٢٥٤	٢٣٣٨	٧٨٨٩٥٠٠	٨٣٧٣٩٨٠	٧٩	٦٨	المجموع

الجدول رقم (٢)

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة .

(١) المصدر : البنك المركزي الاردني .

ويتبين من الجدول السابق ان صناعات انتاج مواد البناء احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الصناعات المسجلة خلال عام ١٩٧٥ بعد الصناعات الكيماوية ، كما ويلاحظ ان صناعات مواد البناء التي تم تسجيلها خلال عام ١٩٧٥ خلقت (٦٢) فرصة عمل جديدة بزيادة نسبتها ٨٣٪ عمما خلقته الصناعات المماثلة المسجلة خلال عام ١٩٧٤ .

ومن الجدير بالذكر ان بنك الاسكان بالتعاون مع بنك الانماء الصناعي والشركة العامة للتعدين واعتمدا على تجارب ونصيحة مؤسسة الاسكان عمل على تأسيس واحدة من ابرز الشركات التي تأسست لانتاج مستلزمات البناء خلال العام الحالي وهي « الشركة الاردنية لصناعة الجير والطوب المساهمة المحدودة » والتي تسجلت بتاريخ ٢/١١/١٩٧٥ برأس مال قدره مليون دينار ساهم فيها كل من بنك الاسكان وبنك الانماء الصناعي بمبلغ (٥٠) ألف دينار باعتبارهما من المؤسسين الرئيسيين ، وتهدف الشركة الى انشاء مصنع لانتاج الجير ومصنع لانتاج الطوب الرملي الجيري وغيرهما من مواد مستلزمات البناء .

القطاع الزراعي :

ساهم القطاع الزراعي بمعدل ١٢٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر التكلفة) للفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٥)^(١) غير ان الاردن ما زال يستورد ٦٠٪ من احتياجاته الغذائية نتيجة لاعتماد جزء كبير من انتاجه الزراعي على مياه الامطار من ناحية وقلة استعمال الاساليب والآلات الزراعية الحديثة من ناحية اخرى .

ومن الجدير بالذكر ان الدولة أولت القطاع الزراعي اهتماما كبيرا في خطط وبرامج التنمية السابقة ، وتبينت الى ضرورة العمل على زيادة الرقعة المروية في وادي الاردن منذ أوائل الخمسينات وبذلت جهودا كبيرة لتحقيق هذا الهدف ، لاسيما وان اراضي وادي الاردن تعتبر من أخصب

(١) المصدر : خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) صفحة ١٣٤ .

الاراضي الزراعية في العالم اذا ما توافر لها الري والصرف اللازمين ، اذ
بامكان هذه الاراضي بما تتمتع به من ظروف مناخية فريدة في فصل
الشتاء انتاج ثلات دورات من المحاصيل في العام الواحد .

وتشير التقديرات الاولية الى أن الانتاج الزراعي سجل انكماشا ملحوظا
خلال عام ١٩٧٥ بالمقارنة مع انتاج عام ١٩٧٤ بسبب انحساب الامطار
لفترات متقطعة وبسبب الصقيع الذي أصاب اراضي وادي الاردن .

وتبرز أهمية دور بنك الاسكان في ظروف انكماس الانتاج الزراعي
وانخفاض دخول المزارعين بخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ،
عن طريق تقديم قروض سكنية في هذه المناطق ، مما يشكل تمويلا غير
مباشر لمؤلفة المزارعين الذين سيتمكنهم العمل في المشاريع السكنية التي
يمولها البنك .

قطاع البناء وملكية المساكن :

يساهم قطاع ملكية المساكن بما لا يقل عن ٦٪ من الانتاج المحلي
الاجمالي سنويا ، وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي الاجمالي
بسعر التكلفة (١٤) مليون دينار عام ١٩٧٤ ومن المتوقع ان يرتفع هذا الرقم
إلى (١٧) مليون دينار خلال عام ١٩٧٥ (١) .

ويلاحظ في هذا المجال ان الاجمالي عدد رخص الابنية التي منحت في
مدینتي عمان والزرقاء لأغراض السكن او للسكن وأغراض اخرى ، ارتفع
من (١٣٤٨) رخصة منحت عام ١٩٧٤ الى (٢٤٠٨) رخصة منحت عام
١٩٧٥ ، أي بزيادة تبلغ نسبتها ٧٨٪ ، كما بلغت المساحات المرخصة
لنفس الغايات السابقة (٤١٩) ألف متر مربع خلال عام ١٩٧٥ مقابل
(٣٤٩) ألف متر مربع رخصت عام ١٩٧٤ أي بزيادة تبلغ نسبتها ١٩٪ (٢) .

(١) المصدر : خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ص ٢٢

(٢) المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي الاردني لشهر كانون الاول ١٩٧٥ .

ومما يذكر ان بنك الاسكان وافق على قروض سكنية في المدينتين المذكورتين ، بلغ عددها (٤٣٠) قرضا خلال عام ١٩٧٤ منحت لتمويل بناء ما مساحته (٦٨) ألف متر مربع ، اما خلال العام الحالي فقد ارتفع عدد القروض التي منحها البنك في مدينتي عمان والزرقاء الى (١٣٧٥) قرضا تزيد قيمتها على (٧) مليون دينار منحت لتمويل انشاء وحدات سكنية يبلغ عددها (٣٠٣٨) وحدة وتبلغ مساحتها (٣١٣) ألف متر مربع .

يتضح مما سبق ان بنك الاسكان ساهم مساهمة فعالة في زيادة المساحات المرخصة في كل من مدينتي عمان والزرقاء ، اذ ان البنك مول ١٩٪ من اجمالي المساحات المرخصة عام ١٩٧٤ في المدينتين المذكورتين كما مول ما نسبته ٧٤٪ من المساحات المرخصة عام ١٩٧٥ .

القطاع المالي والمصرفي :

ارتفعت ودائع البنوك التجارية الى (١٥٨) مليون دينار^(١) في نهاية عام ١٩٧٥ ، مقابل (١٣٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ ، ويمكننا القول ان ودائع الجهاز المصرفي الاردني ارتفعت الى (١٦٨) مليون دينار اذا ما اخذنا ودائع بنك الاسكان في الاعتبار اذ بلغت ودائع البنك باعتباره مؤسسة اقراض متخصصة (١٠٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ أي ما نسبته ٦٪ من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي الاردني ، على الرغم من ان البنك ما زال حديث العهد .

وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك التجارية الى (١٢١) مليون دينار^(١) في نهاية عام ١٩٧٥ مقابل (٨٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ أي بزيادة بلغت (٣٧) مليون دينار وبلغت نسبتها ٤٤٪ ، ويذكر ان قطاع البناء حظي بمبلغ (٢٦) مليون دينار من اجمالي هذه التسهيلات التي قدمتها البنوك التجارية خلال العام الحالي او ما يعادل ٪٢١ .

^(١) المصدر : البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية لشهر كانون اول ١٩٧٥ .

ويظهر الدور الكبير الذي يلعبه بنك الاسكان في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع البناء اذا ما علمنا ان البنك قدم قروضا سكنية خلال عام ١٩٧٥ بلغت قيمتها (٨٥٨) مليون دينار صرف منها (٤٣) مليون دينار أو ما يعادل ١٦٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك التجارية مجتمعة لهذا القطاع .

الأزمة السكنية في الأردن

يذكر ان احتياجات الضفة الشرقية لالأردن من المساكن الجديدة تقدر بمعدل سنوي يبلغ (١٦٦٠٠) وحدة سكنية جديدة سنويا بما فيها الاحتياجات المقدرة لتعويض المساكن التالفة^(١) ، في الوقت الذي لا يتوافر منها اكثر من (٤٠٠٠) وحدة سكنية في العام الواحد ، وبذلك يمكننا القول ان قصور العرض في مواجهة الطلب على المساكن في الاردن يقدر بحوالي (١٣٦٠٠) وحدة سكنية في العام الواحد ، وبعبارة اخرى فان الاردن ما زال يعاني من ازمة سكنية حادة .

وقد نجم عن هنا العجز في تشيد المساكن الجديدة ارتفاع في ايجارات المساكن بحسب متوسطها خلال السنوات القليلة الماضية وبين الجدول رقم (٣) الارقام القياسية لاجارات المساكن خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ في كل من مدن عمان والزرقاء واربد والعقبة .

جدول رقم (٣)

تطور الارقام القياسية لاجارات المساكن في مدن عمان والزرقاء والعقبة واربد خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥^(٢)

المدينة	عمان	الزرقاء	اربد	العقبة
١٩٧٠	١٠٧٦٣	١١١٦١	١٠٠٥	٩٥٦٢
١٩٧١	١١٣٦٧	١١٥٦٠	١٠٣٩٣	٩٧٩٠
١٩٧٢	١٢٦٦٧	١١٩٦٦	١٠٦٦١	١٠١٦٩
١٩٧٣	١٣٠٩	١٢٣٩٢	١٠٩٩١	١٠٩٩٠
١٩٧٤	١٣٦٦٠	١٢٥٦٩	١١٢٦٠	١١٢٦٥
١٩٧٥	١٤١٦٨	١٣٠٦٨	١١٧٦٩	١١٣٦٢

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة .

(١) المصدر : مؤسسة الاسكان .

(٢) سنة الاصح بالنسبة لمدينتي عمان والزرقاء $1967 = 100$.

وستة الاصح بالنسبة لمدينتي اربد والعقبة $1969 = 100$.

ويلاحظ من الجدول ان الرقم القياسي لاييجارات المساكن ارتفع في كل من مدن عمان والزرقاء واربد والعقبة بنسبة ٣٢٪ و ١٨٪ و ١٧٪ و ١٨٪ على التوالي وذلك خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٠) .

ويبيّن الايضاح البياني رقم (١) الاتجاه العام لاييجارات المساكن في كل من مدن عمان والزرقاء واربد والعقبة خلال الفترة من عام (١٩٧٠ - ١٩٧٥) .

ولعل من ابرز العوامل التي تزيد من حدة الازمة السكنية في الاردن الارتفاع المستمر في اسعار الارضي المخصصة للبناء من ناحية ، وارتفاع تكاليف البناء نتيجة لتمسك المواطنين بطرق واساليب البناء التقليدية ونتيجة لتسرب الفنانين في قطاع البناء الى البلدان المجاورة من ناحية اخرى ، بالإضافة الى عدم وجود مراكز لتدريب وتخرج الفنانين اللازمين لمواجهة التوسيع في النشاط العمراني .

ومنذ عام ١٩٧٣ شهد الاردن بنهاية لعملية حادة من المضاربات على الارض لم تهدأ حتى الان ، نتتج عنها ارتفاع اسعار الارضي بشكل لم يسبق له مثيل .

وفيمما يلي اهم الاسباب والعوامل التي تسببت في هذا الارتفاع الفاحش في اسعار الارضي المخصصة للبناء في الاردن :

أولاً : تزعزع الثقة في العملة كمخزن للقيمة نتيجة للتضخم المالي والارتفاع المستمر في الاسعار ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقد مما جعل الناس يتشارعون الى استخدام مداخراتهم في شراء الارضي باعتبارها البديل الافضل عن المدخرات النقدية لاسيما بعد التخفيض الذي تعرضت له عدة عملات عربية واجنبية وفي مقدمتها الدولار الامريكي ، والجنيه الاسترليني ، والفرنك الفرنسي .

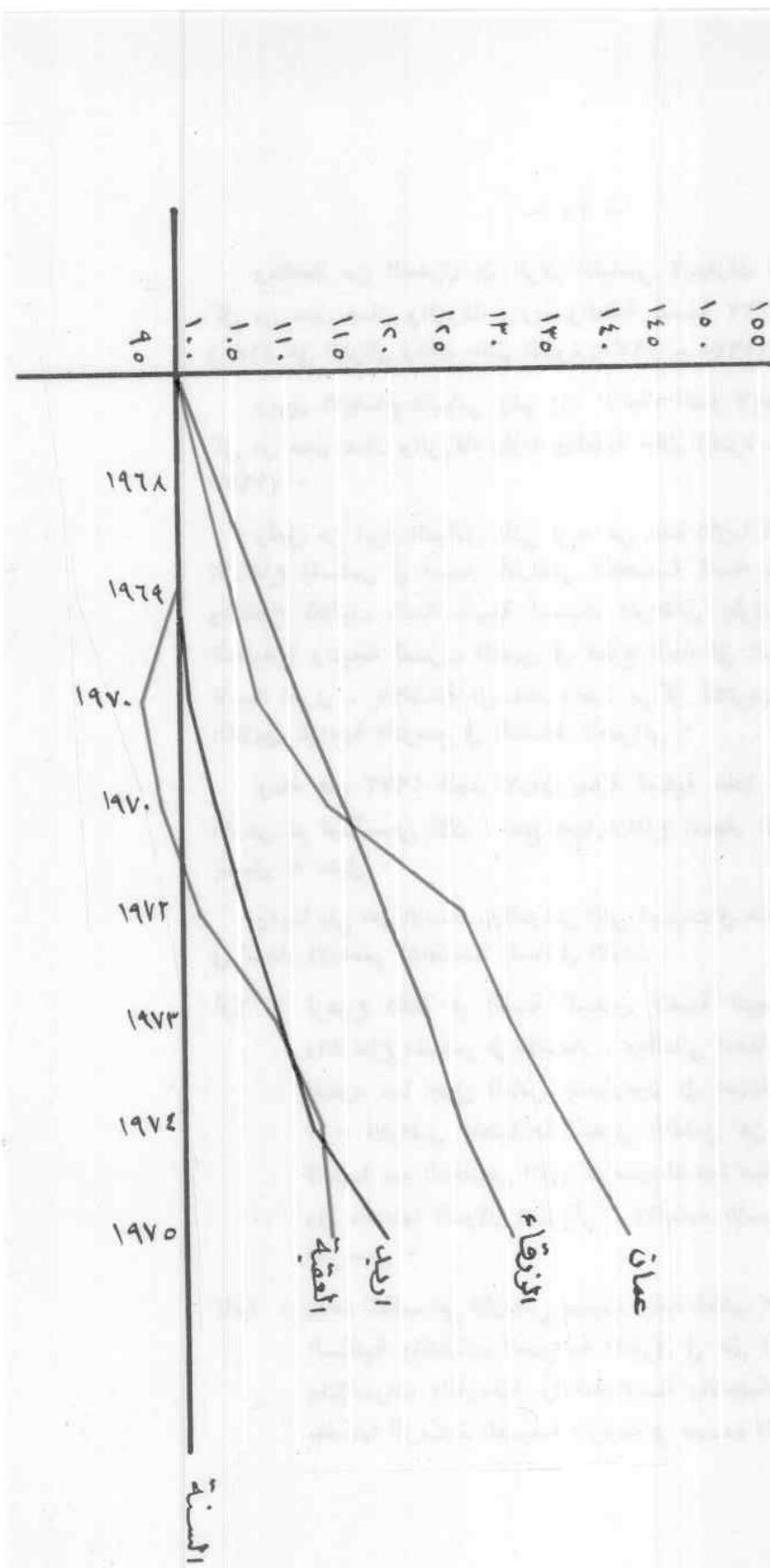
ثانياً : زيادة الطلب على الارضي بسبب زيادة الطلب على المباني للاغراض السكنية والمنشآت العمرانية الاخري في ظل العديد من العوامل المؤثرات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي يأتي في مقدمتها الزيادة الطبيعية المرتفعة في عدد السكان ، والهجرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم العالمي للبيانات
السادس

سنة الأساس بالنسبة لمدينتي عمان والمنطقة
١٩٧٧ = ١٠٠
١٩٧٩ = ١٠٠

الارتفاع المترتبة لا يعادل المسافة في الارتفاع



المستمرة من الارياف الى المدن وتزايد عدد الاسر المستقلة وتوسيع النشاط الاقتصادي والتجاري بصورة عامة ، وبطبيعة الحال فان هذه الزيادة في الطلب على المباني لا بد وان يواكبها زيادة مماثلة في الطلب على الارضي .

ثالثا : زيادة دخول المواطنين الاردنيين العاملين في الخارج وخاصة اولئك الذين يعملون في دول الخليج العربي ، ورغبتهم في استثمار اموالهم في شراء الارضي لاقامة مساكن مناسبة لهم في وطنهم ، لاسيما وان البلدان التي يعملون بها لا تتيح لهم استثمار اي جزء من مدخلاتهم في تلك البلدان بصورة مشروعة .

رابعا : ما يتمتع به الاردن من مناخ اقتصادي ملائم في ظل ظروف الامن والاستقرار السائد ، مما جعل الاردن بصفة عامة وعمان بصفة خاصة قبلة انتشار شركات التجارة والانتاج العالمية خصوصا في ظل الوضاع المؤلم في لبنان الشقيق ، لاسيما وان الحكومة الاردنية الرشيدة عملت على تشجيع هذه الشركات على ان تأخذ عمان مركزا لها عن طريق سن قوانين تشجيع الاستثمار ومعاملة المستثمرين الاجانب معاملة قضائية .

خامسا : قلة الفرص المتاحة للاستثمار في المشاريع الصناعية ، مما يجعل اصحاب رؤوس الاموال يتوجهون الى استثمار اموالهم في شراء الارضي بقصد إعادة بيعها باسعار مرتفعة .

ولمعالجة هذه المشكلة ، فلعل المبادئ التالية تصلح لأن تكون اساسا لذلك :

١ - وضع مخطط تنظيمي شامل للملكة تحدد بموجبه المناطق السكنية والصناعية والسياحية والتجارية ضمن حدود البلديات ، بحيث يمنع بيع الارضي خارج هذا المخطط على ان تتولى امانة العاصمة والبلديات توصيل الخدمات والمرافق العامة داخل هذا المخطط فقط .

٢ - تعديل نظام ترخيص الابنية بشكل يسمح بالتوسيع العمودي في البناء ، خاصة في مشاريع الابنية الجديدة وفي المناطق التي لم تتخذ طابعاً معيناً حتى الآن ، واعطاء حوافز للشركات والمؤسسات التي تبني مساكن متعددة الطبقات عن طريق مساهمة بنك الاسكان في تمويل هذه المساكن واعطائها الاولوية عند الاقراض .

٣ - تعديل قانون تشجيع الاستثمار للحد من الهجرة المستمرة من الريف الى المدن عن طريق تشجيع اقامة مشاريع صناعية وزراعية حيث تتواجد مراكز الانتاج الحقيقية وبحيث يقام الى جانب اي من تلك المشاريع تجمعات سكنية للعاملين فيها ، مع العمل على استنبط المياه الجوفية في المناطق الريفية بهدف خلق مناطق زراعية جديدة لربط المواطنين باراضيهم .

٤ - تشجيع اقامة الابنية السكنية التي تقل مساحتها عن (٢٠٠) م^٢ عن طريق تعديل نظام ترخيص الابنية ورفع رسوم الترخيص للابنية المنفردة التي تزيد مساحتها عن (٢٠٠) م^٢ .

٥ - العمل على تخفيض تكاليف البناء عن طريق تصنيع مواد البناء المحلية بتكليف منخفضة .

وقد سبق القول في هذا المجال ان بنك الاسكان ساهم هذا العام في انشاء مصنع لانتاج الطوب الجيري الرملي بتكليف قليلة ، وبحيث يمكن الاستعاضة بانتاجه جزئياً عن مادة الحجر في البناء باعتبارها من المواد التي تزيد من تكلفة المباني نظراً لارتفاع تكاليف استخدامها .

٦ - توحيد وتخفيض الضرائب العقارية بهدف تنمية الاستثمارات في العقارات التجارية والصناعية والسكنية في اطار الخطط التنموية الشاملة .

٧ - تأسيس مراكز التدريب المتخصصة في المهن البنائية لتخرير الاعداد الكافية من الفنيين اللازمين لمواجهة التوسيع في النشاط العقاري .

بنك الاسكان وخطط التنمية الثلاثية والخمسية

الخططة الثلاثية:

من المعلوم ان خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) قد استهدفت انشاء (٢١) ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة ، قدرت تكاليفها بمبلغ (٣٢٧١) مليون دينار على ان ينفذ القطاع الخاص (١٠١٥٠) وحدة سكنية منها قدرت تكاليفها بمبلغ (٤٢) مليون دينار .

وقد لعب البنك دوراً كبيراً في مجال تمويل انشاء وحدات سكنية للقطاع الخاص خلال سنوات الخطة الثلاثية ، ويظهر النجاح الملحوظ الذي حققه البنك في هذا المجال باستعراض اهم منجزاته خلال العامين الماضيين وفيما يلي عرض اجمالي لبعض المؤشرات التجميعية خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ :

١ - منح البنك قروضاً للقطاع الخاص بلغ عددها (٢٨١٠) قرضاً خلال الفترة المذكورة وبذلك تمكّن البنك من تمويل (٣٥٣٦) وحدة سكنية للقطاع الخاص تمويلاً كلياً أو جزئياً ، أي مانسبته ٣٥٪ من مجموع الوحدات التي اناطتها خطة التنمية الثلاثية تنفيذها بالقطاع الخاص .

٢ - بلغت قيمة القروض التي وافق البنك على منحها للقطاع الخاص منذ تأسيسه وحتى ١٩٧٥/١٢/٣١ (٤٤٠) مليون دينار أو ما نسبته ٤٣٪ من مجموع المبالغ التي اقتربت الخطة على القطاع الخاص تخصيصها للبناء السكني خلال سنوات الخطة .

٣ - بلغت المساحات التي مولها البنك لغاية ١٩٧٥/١٢/٣١ (٤٩٣٤) ألف م² أو ما نسبته ٣٠٪ من مجموع مساحات الابنية التي رخص بانشائها خلال سنوات الخطة الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) حيث بلغ

اجمالي المساحات المرخصة خلال السنوات المذكورة (٦١) ملايين م^٢ .

الخطـة الخـمسـية :

أولت خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) قطاع الاسكان ما يستحقه من الاهتمام حيث خصصت مبالغ قدرت بنحو (٨٣) مليون دينار للاستثمار في هذا القطاع من أصل مجموع استثمارات الخطة البالغة (٧٦٥) مليون دينار .

وتحددت ابرز اهداف الاسكان في خطة التنمية الخمسية بما يلي :

١ - إنشاء (٣١) ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة تبلغ تكاليفها (٨٣) مليون دينار تمويل من مختلف القطاعات .

٢ - إنشاء المساكن في مناطق النشاط الاقتصادي وفي الاماكن التي تتواجد فيها المرافق والخدمات العامة خارج اطار مديرية عمان والزرقاء قدر الامكان .

٣ - تخفيض كلفة بناء المساكن من خلال تطوير وتصنيع مواد وعناصر البناء المحلية واستعمال اسلوب الابنية المصنعة ووضع قياسات موحدة لعناصر البناء مما يتبع المجال للاستفادة من الانتاج الكبير ووفراته .

٤ - زيادة مساهمة قطاع ملكية المساكن في الانتاج المحلي الاجمالي من (١٧) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٠ .

ومن المنتظر ان يساهم بنك الاسكان بدور كبير في سبيل تحقيق الاهداف السابقة حيث انطلقت الخطة بالبنك تحقيق ما يلي :

أ - تمويل وحدات سكنية للقطاع الخاص بقرض تبلغ في مجموعها (٢٥) مليون دينار .

(١) المصدر : خطة التنمية الخمسية .

ب - تشجيع اقامة الابنية متعددة الطوابق ، عن طريق تقديم قروض سكنية للشركات والمؤسسات التي تهتم ببناء الطوابق المتعدد ، علماً بأن البنك يقوم حالياً بتقديم قروض سكنية للتجار وللشركات التي ترغب باقامة مثل هذه المباني . وقد بلغت القروض التي قدمها البنك لتشل هذه الاغراض خلال عام ١٩٧٥ (١٧) مليون دينار .

ج - تعديل قانون البنك بحيث يسمح له بما يلي :

١ - تطوير الاراضي الواقعه ضمن حدود البلدات باستغلالها وبناء المساكن والمنشآت التجاريه عليها .

٢ - القيام بالتعاون مع المؤسسات الاخرى بتشجيع وتمويل شركات تصنيع مستلزمات البناء والمساهمه برأس المال وبخاصة صناعات الاجزاء الجاهزة .

د - تحقيق المزيد من الانتشار في توزيع خدمات بنك الاسكان عن طريق فتح فروع ومكاتب للبنك تغطي مختلف مناطق المملكة وبخاصة المناطق التي ستقام فيها مشاريع اقتصادية .

هذا علاوة على ان بنك الاسكان سيقوم بادارة مبلغ (١٠) ملايين دولار ستخصصها هيئة وادي الاردن لمشاريع الاسكان في الوادي ، حيث ستقوم الهيئة بتقديم قروض سكنية للمواطنين في الاغوار بهذه القيمة خلال سنوات الخطة .

بنك الاسكان عام ١٩٧٥

حقق البنك خلال عامه الثاني المزيد من الانجازات سواء في مجال تشجيع المدخرات الفردية واستقبال الودائع أو في مجال منح القروض السكنية للمواطنين أو في مجال تشجيع انشاء جمعيات الاسكان التعاونية والعمل على تخفيض تكاليف البناء ، واستطاع البنك خلال فترة عملة التصيرة نسبيا تأسيس وتشغيل عدد من الفروع والمكاتب الجديدة كجزء من خطة البنك الرامية الى ايصال خدماته الى مختلف مناطق المملكة ، كما قام هذا العام بخطوة رائدة تعتبر الاولى من نوعها في الشرق الأوسط حيث قام بتشغيل فرع متنقل للبنك محمولا على سياره باص كوسيلة للتوصيل خدمات الاقراض الى المواطنين في اماكن تجمعهم من ناحية وللوصول الى المدخرات الوطنية في كل قرية ومدينة في الاردن من ناحية اخرى ، كما جرى هنا العام تعديل قانون البنك رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بالقانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ والقانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ . بهدف زيادة موارد البنك وتوسيع مجالات نشاطه .

ونستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل اهم التعديلات التي طرأت على قانون البنك والاهداف المقصودة منها .

القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ :

صدرت الارادة الملكية السامية بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٥ بالموافقة على القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ المعديل لقانون البنك الدائم رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وقد زاد رأس المال المصرح به للبنك بموجب هذا التعديل بحيث اصبح (١٢) مليون دينار بدلا من (٢) مليون دينار على ان تتم تقطية زيادة رأس المال البالغة عشرة ملايين دينار عن طريق استحداث اسهم جديدة تسمى (اسهم خاصة) تبلغ عشرة ملايين سهم وتبلغ قيمتها الاسمية عشرة ملايين دينار ، وعلى ان تغطي قيمة هذه الاسهم من مساهمات الدول الصديقة والشقيقة بالشروط التي يتم الاتفاق عليها مع البنك .

وقد كان الهدف من استحداث الاسهم الخاصة اتاحة الفرصة امام الحكومات والمؤسسات والهيئات من خارج المملكة الاردنية الهاشمية للمساهمة في رأس مال البنك .

وقد تم خلال العام الحالي الاتفاق على بيع خمسة ملايين سهم من الاسهم الخاصة حيث اكتتبت دولة الكويت الشقيقة بثلاثة ملايين سهم تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين دينار كما اكتتبت دولة قطر الشقيقة ب مليون سهم تبلغ قيمتها مليون دينار ، واضافة الى ذلك وقع اتفاق مبدئي بين الحكومة الاردنية والامبراطورية الايرانية / الصديقة على مساهمتها ب مليون سهم من الاسهم الخاصة تبلغ قيمتها مليون دينار .



السيد زهير الغورى رئيس مجلس الادارة/ مدير عام بنك الاسكان وسعادة السيد احمد الدعيج رئيس المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية الذى توقيعهما اتفاقية مساهمة دولة الكويت الشقيق بـ (٣) ملايين دينار من رأس مال البنك .

القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥:

تمتع البنك بسيولة مرتفعة خلال عام ١٩٧٥ لاسيما بعد تسويق خمسة ملايين سهم من الاسهم الخاصة واصبح بمقدوره العمل على معالجة الازمة السكنية بصورة اكث فعالية سواء عن طريق انشاء المباني لحسابه مباشرة بقصد البيع أو التأجير أو عن طريق المساهمة المباشرة في رؤوس أموال الشركات والمصانع التي تستهدف تخفيض تكاليف المباني .

لذا كان من الضروري تعديل قانون البنك على نحو يمكنه من توسيع مجالات نشاطه لتحقيق الاهداف السابقة ، وعليه صدر بتاريخ ١٢/١٦/١٩٧٥ القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ الذي تضمن احكاماً جديدة وسعت مجالات عمل البنك .

وعلى هذا الاساس اصبح من ضمن اختصاصات البنك ما يلي :

١ - منح القروض السكنية لشركات البناء وتجار المباني الذين يرغبون ببناء الشقق والمعماريات السكنية بقصد بيعها أو تأجيرها للمواطنين .

٢ - تقديم القروض السكنية لمدة اقصاها عشرون عاماً علماً بان احكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ حددت الحد الاقصى لمدة سداد القرض بخمسة عشر عاماً .

٣ - تملك الاراضي الصالحة للبناء عن طريق الشراء أو الاستئلاك لإقامة المراكز السكنية أو التجارية أو السياحية عليها بفرض البيع أو التأجير أو الاستثمار على اي وجه يراه المجلس ملائماً .

٤ - تأسيس شركات تصنيع أو تسويق مواد البناء ومستلزمات المباني أو اية شركات اخرى ذات علاقه بدعم الحركة العمرانية العامة في المملكة ، وتمويلها بما في ذلك المساهمة في رؤوس اموال هذه الشركات على النحو الذي يراه البنك ملائماً .

٥ - تقديم الخدمات المصرفية لمؤسسة الاسكان وشركات تصنيع أو تسويق مواد البناء ومستلزمات المباني ولجمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية ولغيرهم من المستثمرين في قطاع الاسكان من القطاعين العام والخاص .

٦ - القيام باعمال امانة الاستثمار العقاري لحساب الغير .

٧ - منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمؤسسة الاسكان أو لأى من المؤسسات العامة أو لغيرها من عملائه لقاء واحد أو أكثر من الضمانات التالية :

أ - الكفالات المقدمة من قبل الحكومة .

ب - الاوراق المالية الحكومية أو المضمونة من قبل الحكومة .

ج - الكمبيالات والاسناد الصادرة عن الحكومة أو عن أية جهة أخرى تضمن الحكومة التزاماتها تجاه الغير ضمانة مطلقة .

النَّجَازَاتُ الْبَنَكِ حَلَالَ عَامَ ١٩٧٥م

أولاً : نشاط الأقراض

شهد عام ١٩٧٥ نشاطاً ملحوظاً للبنك في مجال الأقراض ، فبلغ عدد القروض السكنية التي وافق البنك على منحها خلال عام ١٩٧٥ (٢٠٩٢) قرضاً سكنياً منحت لتمويل (٢٧٧٤) وحدة سكنية في مقابل (٧١٨) قرضاً منحها البنك خلال عام ١٩٧٤ منحت لتمويل (٧٦٢) وحدة سكنية ، أي أن عدد القروض التي منحها البنك ارتفع بمعدل ١٩١٪ خلال العام الحالي كما زاد عدد الوحدات السكنية التي مولها البنك بنسبة ٢٦٤٪ . وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي وافق البنك على منحها خلال العام الحالي (٦٨) مليون دينار مقابل (٨١) مليون دينار تمت الموافقة عليها خلال العام الماضي أي أن قيمة القروض الموقعة عليها تضاعفت حوالي (٥) مرات خلال عام ١٩٧٥ .

ومن ناحية ثانية بلغت مساحات الوحدات السكنية التي ساهم البنك في تمويلها خلال عام ١٩٧٥ (٣٩٢) ألف متر مربع مقابل (١٠١٢) ألف متر مربع ساهم البنك في تمويلها خلال عام ١٩٧٤ ، أي أن المساحات التي ساهم البنك في تمويلها ارتفعت بنسبة ٢٨٧٪ خلال هذا العام .

وقد استخدمت القروض التي منحها البنك لغايات إنشاء أو اكمال أو توسيع أو شراء وحدات سكنية للمواطنين .

ويبيّن الجدول رقم (٤) تصنيفاً للقروض السكنية التي منحها البنك خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وفقاً للغيارات السابقة .

جدول رقم (٤)

القروض التي منحها البنك خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ مصنفة حسب غاياتها

(المبالغ بعشرات الملايين الدنانير والمساحات بآلاف الامتار المربعة)

الغاية من القرض	عدد القروض السكنية	مبالغ القروض المنوحة السكنية	مساحة الوحدات السكنية المملوكة	مبالغ القروض عامة	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥							
انشاء	٤٦٤	٤٧٣١٣٦٠	١٨٩٨	٦٩٥٧١٩٢٨	٥٨٠٦	٢٧٣٩	٦٥٧	١٩٢٨	١٨٩٨	٤٧٣	١٣٦٠	٦٩٥٧	١٩٢٨
اكمال	٢٠٠	٥٢٠	٦٥٥	٣٧٦١١٥٤٠٦٤٤	٣٧٦١	٩٩٦	١٥٤٠	٦٤٤	٦٥٥	٣٧٦١	٥٢٠	١٥٤٠	٦٤٤
توسيع	٢٨	١٣٤	٢٩	٢٩٠٠٩٢٣٠٩٠٤	٢٩٠٠	١٠٦٢	٩٢٣٠	٩٠٤	١٤٣	٢٩	١٣٤	٩٢٣٠	٩٠٤
شراء	٢٦	٧٨	٢٧	٣٩٤٠٩٢٤٠٩٠٨	٣٩٤٠	١٠٦	٢٤٠	٩٠٨	٧٨	٢٧	٧٨	٣٩٤٠	٩٠٨
المجموع	٧١٨	٧٦٢٢٠٩٢	٢٧٧٤	١٥٨٤٩٥٨١١٥٢٨	١٥٨٤	٣٩٢٦	١٠١	٩٥٨١	٢٧٧٤	٧٦٢	٢٠٩٢	٣٩٢٦	٩٥٨١

ويتبين من الجدول السابق ان عدد القروض المنوحة خلال عام ١٩٧٥ بفرض انشاء مساكن جديدة يزيد بمقدار (٨٩٦) قرضاً عما كان عليه الوضع خلال عام ١٩٧٤ ، اي بنسبة ١٩٣٪ . كما ان قيمة القروض المنوحة لهذه الغايات تزيد بنسبة ٤١٣٪ ، كما يلاحظ أن هذه القيمة تشكل ما نسبته ٧٦٪ من اجمالي قيمة القروض المنوحة لمختلف الغايات خلال عام ١٩٧٥ .

ويلاحظ ايضاً ان عدد القروض المنوحة عام ١٩٧٥ بفرض اكمال مباني ومساكن قائمة على الهيكل يزيد بمقدار (٣٢٠) قرضاً عما كان عليه الحال خلال عام ١٩٧٤ ، اي بنسبة ١٦٠٪ ، كما ان قيمة القروض المنوحة لهذه الغايات تزيد بنسبة ٢٥٠٪ وتشكل هذه القيمة ما نسبته ١٨٪ من اجمالي قيمة القروض المنوحة لمختلف الغايات خلال عام ١٩٧٥ .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما منح خلال عام ١٩٧٥ لاغراض التوسع في وحدات سكنية قائمة اضافة الى ما منح لاغراض الانشاء أو الاصلاح فان اجمالي قيمة القروض التي منحت خلال عام ١٩٧٥ لاغراض اضافة مساحات سكنية جديدة يبلغ (٨٣) مليون دينار أي ما نسبته ٩٧٪ من اجمالي قيمة القروض المنوحة خلال عام ١٩٧٥ مما يشير بوضوح الى ان

سياسة البنك التمويلية تهدف في الاساس الى زيادة عرض المساكن والمساحات السكنية عن طريق التوسيع في تمويل عمليات انشاء مساكن بالدرجة الاولى وعن طريق المساهمة في اكمال أو توسيع المساكن والمباني القائمة بالدرجة الثانية . وفي اتباع البنك لهذه السياسة يكون قد استجابة الى ابرز اهدافه الرامية الى « تشحذط بناء دور السكن والمنشآت السكنية أو اكمالها أو توسيعها » .

ومنذ مطلع عام ١٩٧٥ عمل البنك على تعديل لائحة شؤون الاقراض والتسليف لديه بحيث يصبح يمنح القروض السكنية لتجار المباني وشركات البناء من يرغبون في انشاء أو اكمال عمارات سكنية بعرض بيعها كشقق جاهزة أو تأجيرها للمواطنين ، ولا تتمتع هذه القروض باسعار الفوائد التفضيلية والمزايا التي يتعامل بها البنك مع المقترضين من الافراد واعضاء جمعيات الاسكان التعاونية حيث يتلقى البنك فوائد على القروض التجارية تبلغ نسبتها ٩٪ سنوياً بالإضافة الى عمولة التزام تبلغ ٤٪ على قيمة القرض المنوح .



مسكن شعبي موله البنك بقرض فردي

وعلى هذا الأساس اصبح البنك يقدم القروض السكنية للجهات التالية :

- ١ - الافراد .
- ٢ - جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان .
- ٣ - تجار المباني وشركات البناء لاغراض البيع والتأجير .
- ٤ - الهيئات والمؤسسات العامة .

ويبيّن الجدول رقم (٥) القروض التي منحها البنك خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ موزعة على الجهات المستفيدة .

جدول رقم (٥)						
القروض التي منحها البنك خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ مصنفة حسب الجهات المستفيدة						
(المبالغ بعشرات الدنانير والمساحات بالآلاف الامتار المربعة)						
الجهة المستفيدة	عدد القروض السكنية الممولة	مبالغ القروض السكنية الممولة	مساحة الوحدات السكنية الممولة	عدد الوحدات السكنية الممولة	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٤
الافراد	٤٦٤	٢٠٠٤	٦٨٤	٢١٤٤	١٦٦١	٢٦٩٦٨
جمعيات الاسكان التعاونية	٥٤	٦	٢٨	١٩٧	١٢٥٩١	٣٧٦١
التجار	-	٨١	-	٤٣٢	١٦٨	٧٨٦١
هيئات ومؤسسات عامة	-	١	-	٠٠١	٥٣٩	٧٦٢
المجموع	٧١٨	٢٠٩٢	٧٦٢	٢٧٧٤	١٦٨٤	٣٩٢٥٢

ويتبين من الجدول السابق ما يلي :

أ - ارتفع عدد القروض الممنوحة للافراد الى (٢٠٠٤) قرضاً خلال عام ١٩٧٥ ، كما ان المبالغ الممنوحة للافراد ارتفعت الى (٤٦٤) رواجاً

مليون دينار خلال عام ١٩٧٥ بزيادة تبلغ نسبتها ٢٣٩٪ عن العام الماضي .

- ب - ارتفعت المبالغ الممنوحة لجمعيات الاسكان التعاونية الى (١٠٥) مليون دينار خلال عام ١٩٧٥ مقابل (٢٣٠) مليون دينار خلال عام ١٩٧٤ ، أي ان البنك توسيع في منح القروض السكنية لجمعيات وصناديق الاسكان التعاونية خلال العام الحالي بشكل كبير .
- ج - بلغ عدد القروض التجارية التي منحها البنك خلال العام الحالي (٨١) قرضا ، وبلغت قيمتها (٧١٢) مليون دينار أو ما نسبته ١٦٪ من اجمالي قيمة القروض الممنوحة خلال عام ١٩٧٥ .



عمارة سكنية مولها البنك يقرض تجاري

وتمشيا مع سياسة البنك الثابتة التي تعطى الأولوية في منح القروض السكنية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود في مختلف مناطق المملكة ، فقد توزعت قروض عام ١٩٧٥ على مختلف محافظات والوية المملكة ، وبين الجدول رقم (٦) القروض التي وافق عليها البنك خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حسب توزيعها الجغرافي .

جدول رقم (٦)

القروض الممنوحة خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حسب التوزيع الجغرافي

(المبالغ بآلاف الدينار والمساحات بآلاف الامتار المربعة)

المدينة	عدد القروض	المبالغ الممولة	التوزيع النسبي للمبالغ الممنوحة		المبالغ		المساحات الممولة		التوزيع النسبي للمبالغ الممنوحة	
			عام ٧٥	عام ٧٤	عام ٧٤	عام ٧٥	عام ٧٤	عام ٧٥	عام ٧٤	عام ٧٥
عمان	٣٩٠	٦٤٥٣١٢٥٩١٠٩٥	٦٤	٢٨٠٦٩	٦٨٥٢٨٠٦٩	٧٥٢%	٦٨٥٢٨٠٦٩	٦٤٥٣١٢٥٩١٠٩٥	٣٩٠	٪٧٥,٢
اربد	٨٣	٦٦٦٠١٥٥	٣٥	٩٩٤	٨٦٨٥٢٨٠٦٩	٪٧٦,٨	٪٨٦٤	٦٦٦٠١٥٥	٣٣٢	٪٧٦,٨
السلط	٧١	١٣٤	٨	١٨١	١٠٩٥	٪٢٦	٪٧٦,٣	١٣٤	٩٠	٪١٦,٥
الكرك	٤٣	٧٣	٥	١٢٨	٦٠٠	٪٤,١	٪٤,١	٧٣	٥١	٪٦,٩
الزرقاء	٤١	٢٨٠	٥	٥٩٦	٣٢٥٣	٪٣,٣	٪٣,٣	٢٨٠	٤١	٪٦,٩
مادبا	٢٦	٧٤	٣	١٦٢	٧٩٩	٪٢,٣	٪٢,٣	٧٤	٣٤	٪١٦,٩
المفرق	٢٤	٦١	٢	١٢٩	٧٩٠	٪١٦,٨	٪١٦,٨	٦١	٢٤	٪١٦,٥
الطائفية	١٧	١٣	٢	٢٧	١٩٤	٪١٦,٣	٪١٦,٣	١٣	١٧	٪٠٩,٣
عجلون	٩	٣٤	١٤	٥٥	٢٩٦٠٨	٪٠٩,٧	٪٠٩,٧	٣٤	٩	٪٠٩,٦
جرش	٩	٢٤	١٥	٤٨	٢٩٨٠٩	٪٠٩,٨	٪٠٩,٨	٢٤	٩	٪٠٩,٦
معان	٢	٦	٤	١٢	٠٩٥٠٦٢	٪٠٩,٢	٪٠٩,٢	٦	٢	٪٠٩,١
الرمثا	٣	١٩	٧	٣١	١٦٨٠٥٥	٪٠٩,٣	٪٠٩,٣	١٩	٣	٪٠٩,٤
اخرى	-	١٣	٩٠	-	٣٩٥	٪١٦,١	٪١٦,١	-	-	٪١٦,١
المجموع	٧١٨	٢٠٩٢	١٨٤٢	١٨٥٧٨	١٠١,٢	٪١٠٠	٪١٠٠	٣٩٢,٢	٢٠٩٢	٪١٠٠

ويتبين من الجدول السابق ان محافظة العاصمة استأثرت بالنصيب الاكبر من القروض الممنوحة خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، تليها محافظة اربد ثم لواء الزرقاء ، هنا على الرغم من ان سياسة البنك تعطي الاولوية في الاقراض للطلبات الواردة من خارج محافظتي العاصمة ولواء الزرقاء ، اي ان ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في محافظة العاصمة يفسره قلة

ايضاح بياني رقم "٢"



القرص التي وافق عليها البنك خلال عام ١٩٧٥ حسب التوزيع الجغرافي .

الطلبات الواردة من المحافظات والمدن الأخرى بالمقارنة مع الطلبات الواردة من محافظة العاصمة ، هنا مع ملاحظة ان العاصمة تستأثر بالنسبة الكبرى من مجموع النشاط الاقتصادي في المملكة ، علاوة على أن مؤسسة الاسكان توافت عن تنفيذ أية مشاريع سكنية فيها خلال سنوات الخطة الثلاثية الماضية بهدف تركيز جهودها في تنفيذ المشاريع السكنية في مناطق الانتاج الزراعي والصناعي خارج محافظة العاصمة . على أن البنك يسعى الى تحسين نصيب المحافظات والمدن الأخرى من قروضه عن طريق التوسيع في افتتاح الفروع والمكاتب فيها ، وما يذكر ان سياسة افتتاح المكاتب والفروع الجديدة خارج محافظة العاصمة قد حققت نجاحا يستحق الاهتمام في هذا المجال اذ ارتفع عدد ومبانى القروض المنوحة في جميع المدن التي افتتحت بها فروع أو مكاتب جديدة للبنك بشكل ملموس وواضح قياسا بما كان عليه الوضع في العام السابق .

وبصورة عامة ، يلاحظ ان متوسط تمويل البنك للوحدة السكنية الواحدة بلغ (٣٠٩٢) دينار خلال العام الحالي ، وبلغ متوسط مساهمة البنك في تمويل المتر المربع الواحد من البناء (٢١) دينار ، مما يشير بجلاء الى مدى تركيز البنك في سياسته الاقراضية على تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والمتندن .

المستغل من القروض واتخاذ التسديدات
بلغت القروض التي وافق عليها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية العام الحالي (٤٠١٠) مليون دينار كان رصيد المستغل منها في ايدي المفترضين (٥٣) مليون دينار بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥ .

ويتعزز البنك في تجربته بنجاح سياسته في مجال تحصيلات اقساط القروض في مواعيدها وبصورة منتظمة حيث بلغ اجمالي الاقساط المستحقة للتسديد خلال العام الحالي حوالي (٢٢٧) ألف دينار تسدلت بالكامل

فيما عدا نسبة بسيطة لا تتعدي ١٠٪ من إجمالي قيمة هذه الاقساط ، أي أقل من ١٪ بكثير .

ولا يفوّت ادارة البنك في هذا المجال ان تسجل بالشكر والتقدير ما تجده من تعاون لدى المفترضين والمسؤولين في مختلف الشركاء والمؤسسات والدوائر الاردنية في مجال تأمين انتظام تسديد اقساط القروض في مواعيدها .

ثانياً : نشاط الودائع

تمكن بنك الاسكان حتى نهاية العام الحالي من اجتذاب ودائع بلغت قيمتها (١٠٧) مليون دينار مقابل (١٣) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٤ أي ان الودائع تضاعفت اكثر من (٣) مرات خلال هذا العام بالمقارنة مع العام السابق .

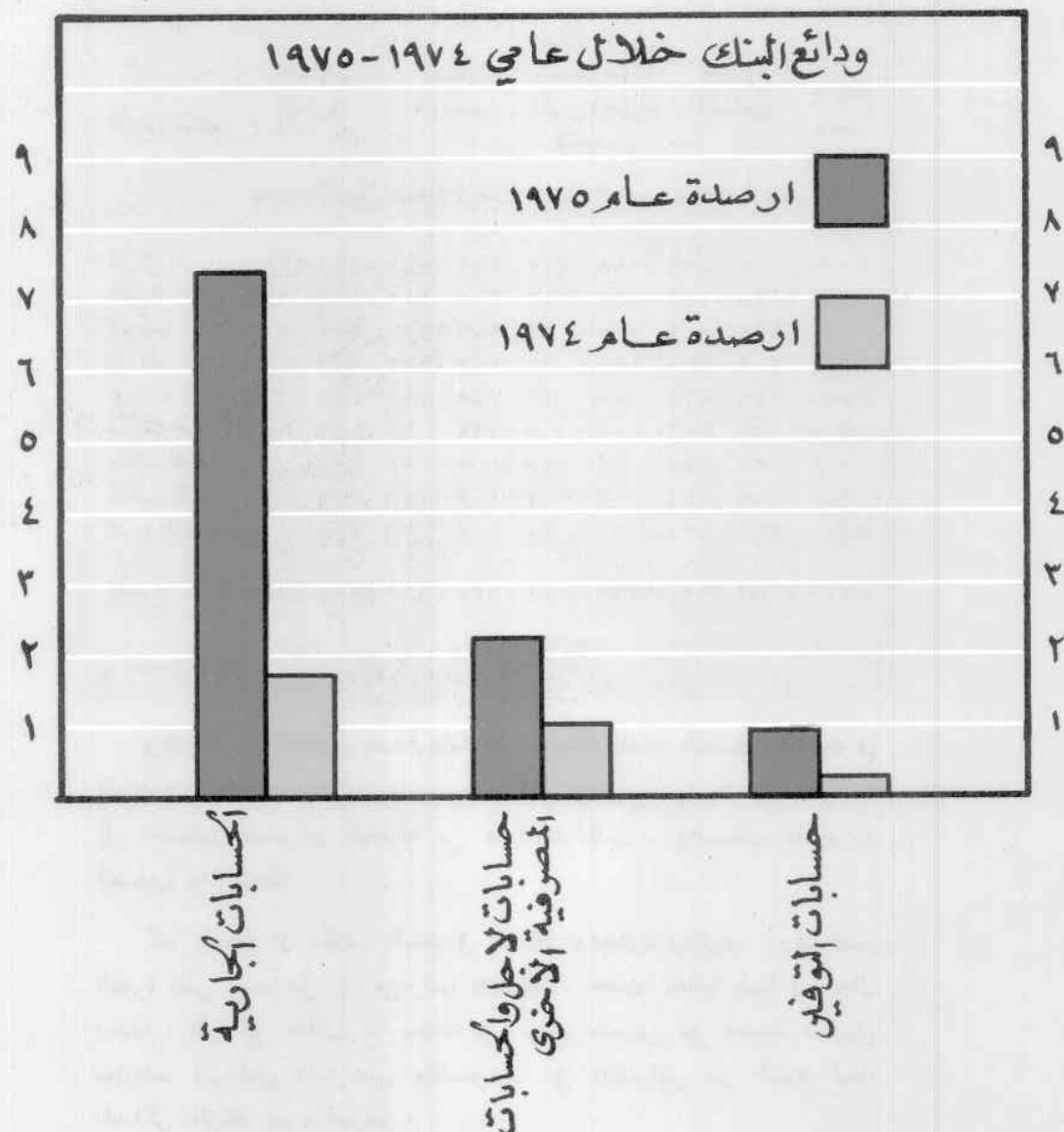
ويبين الجدول رقم (٧) ودائع البنك كما هي في ١٢/٣١ ١٩٧٥ موزعة على الانواع المختلفة من الحسابات .

جدول رقم (٧)				
ودائع البنك كما هي في ١٢/٣١ ١٩٧٥				
نوع الحساب	عدد الحسابات المقتوحة لغاية تاريخه	الرصيد بتاريخه بالمليون دينار	النسبة المئوية لارصدة الحسابات	
الحسابات الجارية	٤٩٥١	٧٦٤٦	% ٦٩,٨٥	
حسابات الوفير	٣٨٩٩	٠٩٤	% ٨,٨٩	
حسابات الودائع لاجل والخاضعة لاشعار والحسابات المصرفية الاخري	٧٨٤	٢,٢٧	% ٢١,٢٦	
المجموع	٩٦٣٤	١٠٦٦٢	% ١٠٠	

وقد توزعت ارصدة الودائع بتاريخ ١٢/٣١ ١٩٧٥ ما بين فروع ومكاتب البنك المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٨) .

ايضاح بياني رقم "٣"

الرصيد باللليون دينار



جدول رقم (٨)

ودائع البنك كما هي في ١٢/٣١ ١٩٧٥ موزعة على مختلف الفروع والمكاتب
(الرصيد بالآلاف دينار)

الفرع / المكتب	الحسابات الجارية	الحسابات الأخرى وخاصمة لأشمار	حسابات وحسابات مصرية	مجموع الحسابات	* متوفّر رصيد الحساب
المركز	٢٣٩٣	٢٣٦٠	٨٣٥٥٢١٠	٤٠٥	٢٠٧ ٧١٦٥٣٥٥٣١٧٤٨
المدينة	٦٦٤	٩٤٩	١٠٣٩	١١١	٣٠٠ ١٥٣٨١٦٧٤
اللوبيدة	٣١٧	٢٤٩١٣٩١	٣١٢	٩٦	١٠٠ ٦٦١١٨٠٤
الزروق	٨٦٦	٤٣٥	٢٢٤	٦٩	١٢٧ ٥٠٢١٣٧١
أربيد	٦٢٥	١٥٧	١٩٠	٣٩	٤٥ ٢٧١٨٢١
مكتب عجلون	٢٧	٣٩	٤٢	٨	٥ ٦٤
مكتب السلط	٣١	٣١	٢٢	١٢	٣ ٣٧ ٧٤
مكتب المفرق	٧١	٢٦	٤٣	٤	٧ ٥٩ ١٠١
الفرع المتنقل	٥٤	٣١٨	٥٤	٤٠	٣ ٣٨١١٣٠
المجموع	٤٩٥١	٧٤٥٥٧٤٥٩٩٧٩٦٣٤٢٢٦٩	٧٨٤	٩٥٣٣٨٩٩	١١٠٠ ١٠٦٧٨٩٦٣٤٢٢٦٩

* مقربا لا يتجاوز مائة دينار .

ويلاحظ من الجدول بصفة عامة ان متوفّر رصيد الحساب الواحد في البنك لا يتجاوز (١١٠٠) دينار ، مما يعكس بوضوح سياسة البنك الرامية الى اجتذاب المدخرات الحقيقة من عامة المواطنين ، واصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة .

كما يلاحظ ان مكاتب البنك في السلط وعجلون والمفرق ، رغم قصر الفترة التي مرت على بدء مزاولتها لاعمالها ، حققت نجاحا طيبا في مجال اجتذاب الودائع بخلاف ما حققته من نجاح ملحوظ على صعيد تسهيل معاملات المواطنين المقترضين وتشجيعهم على الاقتراض من البنك لبناء المساكن الالانقة بهم وبأسرهم .

المبالغ بالملايين دينار

إيجابي بسياني رقم "٣"

- ارصدة المدفأة
- المفترض المهاجي عليها
- المستغل من المفترض

١٠ ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٤٠

الربع الأول من عام ١٩٧٤

الربع الثاني من عام ١٩٧٤

الربع الثالث من عام ١٩٧٤

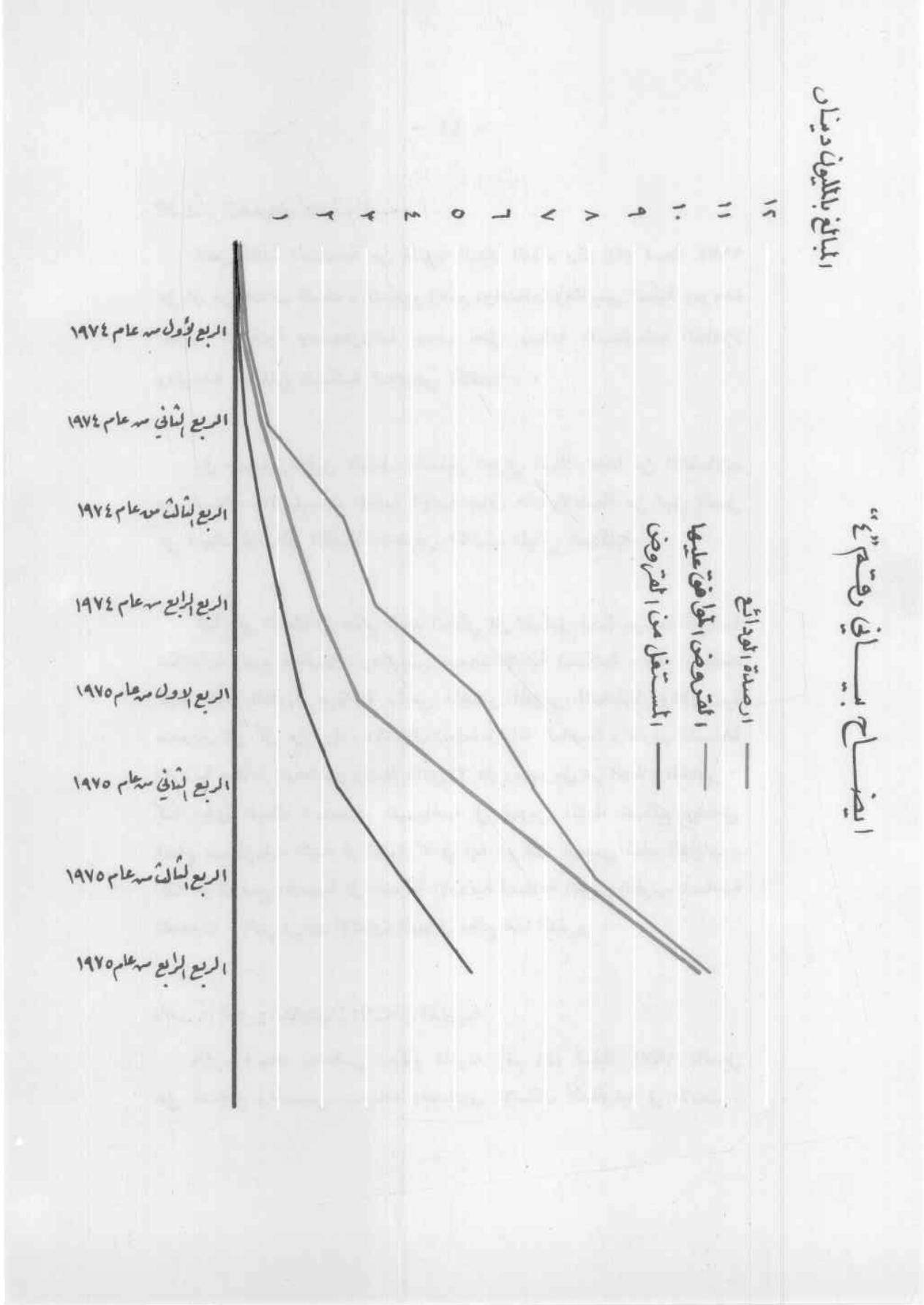
الربع الرابع من عام ١٩٧٤

الربع الأول من عام ١٩٧٥

الربع الثاني من عام ١٩٧٥

الربع الثالث من عام ١٩٧٥

الربع الرابع من عام ١٩٧٥



ثالثاً: تخفيف تكاليف البناء

تنص المادة السادسة من قانون البنك الدائم رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ على أن من أهداف البنك « تشجيع وضع مواصفات ومقاييس نمطية وموحدة للبنية السكنية ومستلزماتها بهدف خلق صناعة المستلزمات الجاهزة والموحدة للمباني السكنية لتخفيف تكاليفها » .

وفي سبيل تحقيق الهدف السابق اجرى البنك عدداً من الاتصالات مع الهيئات والمؤسسات المحلية المختصة بمثل هذه الانشطة من أجل العمل على ايجاد الوسائل الكفيلة بتخفيف تكاليف المباني السكنية .

كما دعى البنك في مطلع العام الحالي الى تشكيل لجنة موسعة لدراسة امكانيات وضع مواصفات ومقاييس موحدة للبنية السكنية ، وقد تشكلت لجنة لهذه الغاية برئاسة رئيس المجلس القومي للتخطيط وعضوية مندوبيين عن كل من وزارة الاشغال العامة وامانة العاصمة والقوات المسلحة الاردنية ونقابة المهندسين وهيئة وادي الاردن ومندوبيين عن القطاع الخاص . كما ابدى البنك استعداده للمساهمة في تمويل انشاء مصانع ومعامل انتاج مستلزمات البناء او المشاركة في اية شركات تؤسس لهذه الغايات ، كما هو الوضع بالنسبة الى الشركة الاردنية لصناعة الجير والطوب المساهمة المحدودة . التي وردت الاشارة اليها في مطلع هذا التقرير .

رابعاً: تشجيع انشاء جمعيات الاسكان التعاونية

التزم البنك بمقتضى احكام قانونه رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بالعمل على تشجيع وتأسيس جمعيات وصناديق الاسكان التعاونية في الاردن ،

تمهيداً لها بالتمويل اللازم لإقامة مشاريع سكنية لاعضائها ، وقد سبق القول ان بنك الاسكان منح قروضاً سكنية لجمعيات وصناديق الاسكان التعاونية خلال العام الحالي بلغت قيمتها (١٠٥٠) مليون دينار بأسعار فائدة تفضيلية يبلغ حدتها الأقصى ٥٪ سنوياً .

ومما يذكر ان فكرة تأسيس جمعيات الاسكان التعاونية لاقت اقبالاً جيداً بين مختلف فئات المواطنين في الاردن ، وخاصة بين فئات الموظفين الذين لا يقدرون على البناء اعتماداً على مواردهم الخاصة في ظل ارتفاع اسعار الاراضي وارتفاع تكاليف البناء على هذا النحو الذي نلاحظه هذه الايام . وتبعاً لذلك شهد عام ١٩٧٥ تسجيل (٢٢) جمعية اسكان تعاونية جديدة مقابل (١٥) جمعية تسجلت خلال العام الماضي أي بزيادة قدرها (٧) جمعيات ، علماً بأن مجموع جمعيات الاسكان التعاونية التي سجلت في المملكة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٣ بلغ خمسة عشر جمعية فقط .

ومن ناحية أخرى وجه البنك لهذا العام رسائل لكافة مساهمي البنك وعملائه من المودعين من الاردنيين العاملين في دولة الكويت ودول الخليج العربي الشقيقة مقترحاً عليهم المبادرة الى تأسيس جمعيات اسكان تعاونية لهم ، وابدأ استعداده لتقديم قروض سكنية لهذه الجمعيات ، بغية توفير المسكن الملائم لاي من هؤلاء المواطنين لدى عودته الى وطنه .

وقد تلقى البنك فيضاً من الرسائل التي تنم عن تحمس أصحابها لهذه الفكرة ويأمل البنك ان تسفر هذه الجهد عن اقامة العديد من جمعيات الاسكان التعاونية للمواطنين الاردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج العربي في وقت قريب .

ويبيِن الجدول رقم (٩) أسماء جمعيات الاسكان التعاونية التي تسجلت خلال العام الحالي .

جدول رقم (٩)

جمعيات الاسكان التعاونية التي تسجلت خلال عام ١٩٧٥

الرقم	اسم الجمعية	مركز العمل	عدد الاصناف
١	جمعية اسكان موظفي امانة العاصمة التعاونية للاسكان	عمان	١٩
٢	جمعية اسكان موظفي رئاسة الوزراء	»	٢٩
٣	جمعية اسكن موظفي وزارة الشؤون والقدسات	»	٢١
٤	جمعية اسكن موظفي وزارة الثقافة والاعلام	»	٣٠
٥	جمعية البتراء التعاونية للاسكان/مختلطة من موظفي الدولة	»	١٠
٦	جمعية التقدم التعاونية للاسكان	»	٢١
٧	جمعية اسكن موظفي مؤسسة الروايد وحيطة وادي الاردن	»	١٦
٨	جمعية اسكن موظفي وزارة الزراعة التعاونية	الكرك	٣٦
٩	جمعية اسكن موظفي ومستخدمي وزارة الداخلية والشؤون البلدية والقروية	والشأن	٢٥
١٠	جمعية اسكن موظفي الجمعية العلمية الملكية	»	٢٣
١١	جمعية اسكن اطباء الاسنان التعاونية	»	١٧
١٢	جمعية اسكن الصيادلة التعاونية	»	١٨
١٣	جمعية الاسكان التعاونية للمهندسين الزراعيين	اربد	١٢
١٤	جمعية اعمدي التعاونية للاسكان	معدى/اربد	٢٠
١٥	جمعية اسكن موظفي بنك الاسكان	عمان	١٨
١٦	جمعية اسكن موظفي مهندس الادارة العامة	»	٢٤
١٧	جمعية اسكن موظفي المؤسسة البحرية لمنا، العقبة	العقبة	٥٣
١٨	جمعية اسكن موظفي وزارة المواصلات/البريد	عمان	١٩
١٩	جمعية الرازى التعاونية للاسكان	»	٢٢
٢٠	جمعية الاصحاءات التعاونية للاسكان	»	١٨
٢١	جمعية اسكن موظفي المنظمة التعاونية الاردنية	»	٢٦
٢٢	جمعية البرهوك التعاونية لاسكان المهندسين	»	١٩



مشروع اسكان جمعية الرشيد التعاونية الذي ساهم البنك في تمويله

خامساً: الاستثمارات العقارية

عمل البنك هذا العام على تعديل قانونه ، بحيث أصبح من ضمن اختصاصاته استثمار امواله عن طريق تنفيذ المباني السكنية والتجارية بنفسه ، وكان اول عمل للبنك في هذا المجال الاعلان عن اقامة اضخم بناء في الاردن ليكون مركزاً تجاري وسكنياً حديثاً وعصرياً .

وقد اشتري البنك لهذه الغاية قطعة ارض تبلغ مساحتها عشرة دونمات و (٨١٧) متراً مربعاً قرب وزارة الداخلية في مدينة عمان ، لتنفيذ هذا المشروع عليها ، وكلف احدى المؤسسات الهندسية المعروفة بوضع تصاميم المبنى وينتظر ان تكون مساحة البناء فوق الارض حوالي (٥٠) ألف م^٢ كما ينتظر ان تبدأ اعمال الحفريات في المشروع قبل نهاية الثالث الاول من عام ١٩٧٦ .

وسيقوم البنك بتأجير هذا المبنى للشركات والمؤسسات الأجنبية والاردنية ، حيث سيتضمن المبنى مكاتب من الدرجة الأولى ومراكيز تجارية وصالات عرض ومطاعم كما سيكون مزوداً بأحدث أجهزة الاتصال وبأحدث أجهزة تكييف الهواء لتوفير الراحة وسرعة العمل .

وتأتي اقامة هذا البناء تلبية لرغبة عدد كبير من الشركات العالمية باتخاذ عمان مركزاً لها وتأكيداً للتقدم الاقتصادي الذي احرزته المملكة .

سادساً: الفروع والمكاتب الجديدة

امتداداً للسياسة التي انتهجها البنك منذ مراحل تأسيسه الأولى والمتمثلة في ايصال خدماته لتشمل كافة محافظات والوية المملكة ، فقد عمل البنك على افتتاح عدد من الفروع والمكاتب الجديدة خلال العام الحالي ، فتم هذا العام افتتاح فرع للبنك في وسط مدينة عمان (فرع المدينة) وثلاثة مكاتب جديدة في ثلاث مدن مختلفة ، تمارس نشاطاتها في مكاتب فروع مؤسسة الاقراض الزراعي الكائنة في عجلون والسلط والمفرق بالإضافة إلى الفرع المتنقل .

وقارس المكاتب الجديدة الاعمال المصرفية المعتمدة بما في ذلك تلقي الودائع وفتح الحسابات المختلفة وقبول طلبات الاقتراض واعداد التوصيات المناسبة بشأنها للادارة العامة .

وفيما يلي نعرض بایغاز انجازات الفروع والمكاتب الجديدة التي تأسست خلال العام الحالي :

١. فرع المدينة

افتتح بتاريخ ٢/٣/١٩٧٥ ، وتمكن من تحقيق ارقام قياسية في مجال اجتذاب الودائع حيث بلغت ودائعه (١٥٤) مليون دينار بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥ كما بلغت القروض السكنية التي منحها (٧٠) قرضاً تبلغ قيمتها (٢٣٢) ألف دينار .

٢. مكتب السلط

افتتح بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٥ ، وتمكن من اجتذاب ودائع بلغت (٣٧٢٧٦) دينار في نهاية العام الحالي ، وبلغت القروض التي وافق على منحها للمواطنين (٤١) قرضاً تبلغ قيمتها (٧٩) ألف دينار .

٣. مكتب عجلون

افتتح بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٥ ، وتمكن من اجتذاب ودائع بلغت (٦٣٧٥٤) دينار في نهاية العام الحالي كما بلغت القروض التي وافق على منحها للمواطنين (٢٦) قرضاً تبلغ قيمتها (٤٥) ألف دينار .

٤. مكتب المفرق

افتتح بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ وقد بلغت ودائعه (٥٩٦٠٧) دينار في نهاية العام الحالي كما بلغت القروض التي وافق على منحها للمواطنين (٤٢) قرضاً تبلغ قيمتها (٨٧) ألف دينار .



سuo الامير حسن الذي زيارته فرع المدينة في شهر أيار ١٩٧٥

٥. الفرع المتنقل

جاءت فكرة الفرع المتنقل انطلاقا من السياسة العامة للدولة التي القت على عاتق بنك الاسكان دعم وتشجيع الحركة العمرانية في المملكة وصولا الى الحد من ارتفاع ايجارات المساكن وتحفيض الازمة السكنية ، وتحقيقا للسياسة النقدية الرامية الى امتصاص السيولة من ايدي المواطنين ، فبادرت ادارة البنك الى تشغيل هذا الفرع بقصد توصيل خدمات البنك الى المواطنين في المدن والارياف والقرى المحرومة من الخدمات المصرفية والتي لا يكون حجم العمل المصرفي فيها مبررا لانشاء فروع ثابتة . وقد باشر الفرع المتنقل نشاطه مصحوبا بحمله اعلامية استهدفت نشروعي المصرف بين المواطنين .



الفرع المتنقل بجانب احد المساكن الشعبية التي ساهم البنك في تمويلها في قرية الجويدة

ويقوم الفرع المتنقل حاليا بممارسة جميع الاعمال المصرفية المعادة في البنك بما في ذلك قبول طلبات الاقراض والكشف الفورى على عقارات

الموطنين الذين يتقدمون بطلبات الاقتراض ، وكذلك قبول الودائع وفتح كافة انواع الحسابات الادخارية .

ويزاول جهاز الفرع المتنقل انشطته هذه في مباني المجالس البلدية والمؤسسات الأخرى التي تبدي استعدادا لاستضافة جهاز الفرع اثناء عمله في محافظتي العاصمة والبلقاء اللتين اختيرتا موطننا لهذه التجربة .

ومن الجدير بالذكر ان المسؤولين في هذه المجالس والمؤسسات يبذلون تعاونا ملمسا مع موظفي الفرع كما ان المواطنين يظهرون اقبالا متزايدا للتعامل مع الفرع ادراكا منهم للدور الذي يلعبه البنك في العمل على معالجة الازمة السكنية في الاردن .

ويذكر ان الفرع المتنقل من خلال ممارسته لاعماله في مختلف مناطق المملكة ائما يساعد الادارة العامة في الكشف عن المناطق التي يكون حجم العمل فيها مبررا لتأسيس فرع دائم للبنك . وعلى الرغم من قصر الفترة التي مرت على بداية ممارسة الفرع المتنقل لنشاطه الا انه تمكّن من اجتذاب ودائع بلغت قيمتها بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٥ (٣٨١) ألف دينار كما تمكّن من استلام عدد من طلبات الاقتراض تمت الموافقة على (٤٦) قرضا منها تبلغ قيمتها (١١٥) ألف دينار .

تعاون البنك مع مؤسسة الاقراض الزراعي

كان للتعاون المشكور الذي تبديه مكاتب مؤسسة الاقراض الزراعي الاثر الكبير في مساعدة البنك على ايصال خدماته الى المدن التي لا تتواجد فيها فروع او مكاتب ثابته للبنك . وتبلغ فروع المؤسسة (١٤) فرعا موزعة على مختلف محافظات المملكة وتقوم هذه الفروع بتلقي طلبات الاقتراض من المواطنين في المدن التي لا تتواجد فيها فروع او مكاتب ثابته للبنك ، ودراستها دراسة مبدئية للتتأكد من استيفائها لكافة الشروط التي تمنع قروض البنك بموجبها . كما تقوم باجراء الكشف الميداني على عقارات طالبي الاقتراض بالتعاون مع مهندسي البلديات ومدراء تسجيل الاراضي ،

وتعتبر التوصيات المبدئية بشأن هذه الطلبات تمهدًا للبيت فيها من قبل الادارة العامة لبنك الاسكان . كما تقوم فروع مؤسسة الاقراض الزراعي بمتابعة استخدام القروض التي منحت بواسطتها للتأكد من استخدامها في الاغراض التي منحت من اجلها بما يستلزم ذلك من الكشف الميداني على مشاريع المقرضين وقياس مدى التقدم في انجازها توطئة للتنسيب الى الادارة العامة لبنك الاسكان بصرف دفعات جديدة من اصل القروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع .

وبذلك يكون البنك عن طريق افتتاح الفروع والمكاتب الجديدة والتعاون مع فروع مؤسسة الاقراض الزراعي قد تمكن من توصيل خدماته الاقراضية الى مختلف محافظات المملكة خلال عامين فقط من تاريخ بدئه بزاولة نشاطه .

الدَّوَامُ الْمُسَائِيُّ

دخل بنك الاسكان هذا العام في تجربة رائدة في مجال العمل المصرفي الاردني ، حيث يقوم فرعى المدينة واللوبيدة في مدينة عمان بخدمة عملاء البنك من المقرضين واللودعين يوميا ، من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة السادسة مساء ، فيما عدا ايام الخميس التي يكون فيها الدوام عاديا ، (اي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية عشر والنصف بعد الظهر) .

وقد استهدفت هذه التجربة تقديم خدمات البنك الاقراضية للمواطنين بشكل فعال ومستمر من ناحية ، ولتنمية ودائع هذين الفرعين من ناحية اخرى ، خاصة وان معظم عملاء البنك من المقرضين والمدخرين ينتمون الى فئة الموظفين والعاملين باجر ومن لا يتمكنون من الاستفادة من خدمات البنك بصورة مريحة الا اذا اتيح لهم مراجعته بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمي في الدوائر والمؤسسات والشركات التي يعملون بها .

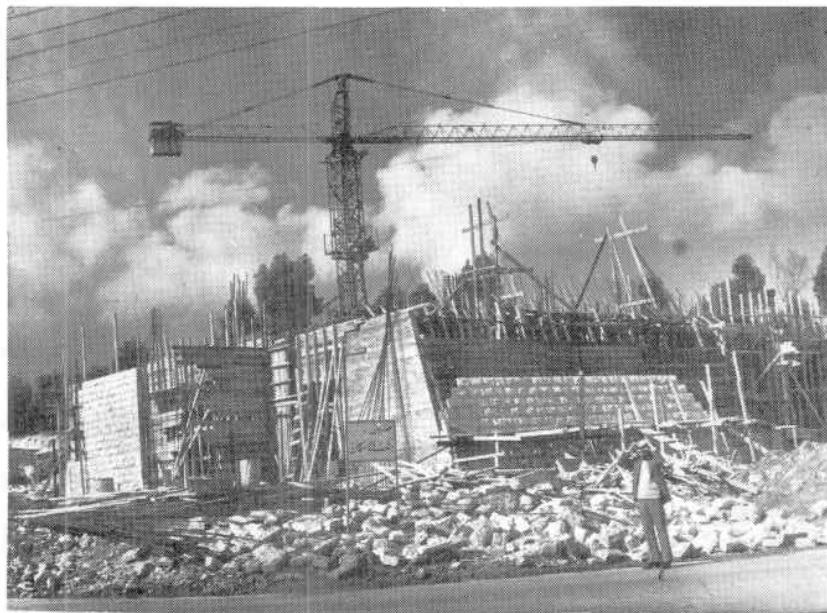
وتشير النتائج الاولى لهذه التجربة الى تحقيق نجاح اكيد ، اذ نمت قروض وودائع هذين الفرعين بصورة سريعة ومدهشة فزادت ودائع فرع

المدينة عن (٢١) مليون دينار في نهاية العام الحالي كما زادت ودائع فرع الويبيدة على نصف مليون دينار .

مبني البنك في العبدلي

حرصت ادارة البنك منذ البداية على توفير قطعة ارض مناسبة لاقامة المبني الدائم للبنك عليها يكون مصمماً بالطريقة المناسبة لاستيعاب انشطة البنك وموظفيه .

وقد تفوض البنك لهذه الغاية قطعة الارض رقم (٥١٧) من حوض الويبيدة الوسطاني رقم (١٤) الكائنة خلف مبنى مجلس الامة الجديد ، كما طرحت مسابقة بين المكاتب الهندسية لتصميم المبني وطرح عطاء التنفيذ ، ويوشر بالتنفيذ فعلا اعتباراً من اول نيسان ١٩٧٥ . وجاري العمل حالياً في المبني ، حيث ينتظر ان يكون جاهزاً للاستعمال قبل نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٧ .



مشروع مبني البنك الدائم في العبدلي

بنك الاسكان

الميزانية العمومية كما في

٣١ كانون الاول ١٩٧٤		٣١ كانون الاول ١٩٧٥		الموجودات
دinar	دinar	دinar	دinar	
٤٠١٤٣٦١٧٩	٦٠٩٥١٦٨٥٠	١٢٧٠٥٠٠	١٢٧٠٥٠٠	نقد في الصندوق وارصدة لدى البنك - ايضاح ١
٣٠٠٠٠٠				استثمارات - اسهم شركات بالكلفة - ايضاح ٢ و ١٢
٩٧١٦٨٠٨	٥٥٣١٢٠٠١٧			قروض سكنية - ايضاح ٣
٤٥٠٥٣٦	٥٣٠٤٨٤			ارصدة مدينة أخرى - ايضاح ٤
٣٠٠٠٢٣	٦٢٠٧٩٣			اثاث وآلات وسيارات - بالتكلفة بعد الاستهلاك -
-	٤٧٢٠٦٥٦			ايضاح ٥
				اراضي ومباني - ايضاح ٦ و ١٢
٥٠٢٢٠١٥٤٦	١٢٦٩٨٠٠٣٠٠			مجموع الموجودات
				حسابات نظامية (لها مقابل)
٨٢٧٦٩٧٧	٤٦٣٨٥٦٥٠٣			تعهدات المقترضين مقابل قروض سكنية مقررة وغير مدفوعة
٥٨٠٠٠٠	-			تعهدات العملاء مقابل كفالات
١٠٤٠٧٦٩٧٧	٤٠٣٨٥٦٥٠٣			

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من هذه البيانات ويجب ان تقرأ معها .

عمان - الاردن

٣١ كانون الاول ١٩٧٥

بيان (١)

المطلوبات	٣١ كانون الاول ١٩٧٤	٣١ كانون الاول ١٩٧٥
	دينار	دينار
حسابات جارية ودائع ادخار ولأجل وتحت اشعار ارصددة دائنة أخرى ارباح معدة للتوزيع بيان (ب) - ايضاح ٧ مخصص الديون المشكوك فيها - ايضاح ٨ احتياطي خاص احتياطي اجباري	١٠٧٨٣٠٨٤٢ ١٠٣٠٠٦٠٣ ٨٠٠٢٥١ ٣٦٠٠٠ ٣٠٥٧١ ١٠٠٠٠ ٦٠٢٧٩	٧٠٤٥٦٥٠٠٠ ٣٠٢٢١٥٨٢٨ ١٦٩٠٤٧٨ ٦٠٠٠٠ ١٤٠١٦٩ ٤١٠١٥٢ ١٧٠٦٧٣
رأس المال المصرح به اثنى عشر مليون سهم قيمة السهم دينار اردني واحد - ايضاح ٩	٢٠٠٠٠,٠٠٠	١٢٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المكتتب به ستة ملايين سهم قيمة السهم دينار اردني واحد - ايضاح ٩	٢٥٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المدفوع مليوني سهم قيمة السهم دينار اردني واحد - ايضاح ٩	٢٥٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠
مجموع المطلوبات	٥٠٢٢٠٠٥٤٦	١٢٠٩٨٠٠٣٠٠
حسابات نظامية (لها مقابل)		
قروض سكنية مقررة وغير مدفوعة كفالت لحساب العملاء	٨٢٧٠٩٧٧ ٥٨٠٠٠ ١٥٤٠٧٠٩٧٧	٤٠٣٨٥٥٥٠٣ -
		٤٠٣٨٥٥٥٠٣

زهير الخوري
رئيس مجلس الادارة

المهندس برهان كمال
نائب رئيس مجلس الادارة

بنك الامكان

عمان - الاردن

بيان الارباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ١٩٧٥

بيان (ب)

٢١ كانون الاول ١٩٧٤	٢١ كانون الاول ١٩٧٥	البيان
دينار	دينار	
١٤٥٠٠٧٣	٤١٤٠٧٨٠	<u>الايرادات :</u>
٢٤٠٤٩٨	٢١٥٠٥٢٩	فوائد مقبوسة من ودائع البنك
-	١١٠٣٦٣	فوائد مقبوسة من القروض
٣٦٢٩٦	٤٠٨٥٨	عمولات مقبوسة
١٧٢٢٨٦٧	٦٤٦٠٥٣٠	واردات مختلفة
		مجموع الايرادات
٦١٠٣٧١	٣٣٢٥١٧٦	<u>المصروفات :</u>
٢٧٠٢١٩	٨٩٠١٣٧	فوائد مدفوعة
٤٢٥٨٦٤	٦٧٠٠٦٨	<u>مصاريف ادارية وعمومية</u>
٣٦٦٥٧	١٠٠٩٨٣	رواتب واجور ومتغيرات
٥٦٨٥٧	٥٦٥٥٢	نفقات ادارية عامة - ايصال ١٠
٣٩٥٧١	١٠٠٥٩٨	استهلاك الموجودات الثابتة
-	١٧٠٠٧٦	اطفاء مصاريف التأسيس
٦٣٠١٦٨	٢٠٠٠٤١٤	مخصص الدين الشكوك فيها
١٢٤٠٥٣٩	٥٣٢٠٥٩٠	اقساط التأمين على حياة المقرضين - ايصال ١١
٤٨٠٣٢٨	١١٣٠٩٤٠	مجموع مصاريف ادارية وعمومية
١٠٠٨٩٧	-	مجموع المصروفات
٥٩٠٣٢٥	١١٣٠٩٤٠	<u>صافي ربح السنة</u>
		ارباح مدورة من فترة التأسيس
٦٠٢٧٩	١١٠٣٩٤	<u>التخصيص :</u>
١٠٠٠٠	٣١٠١٥٢	المحول ل الاحتياطي الاجباري
٦٠٩٤٦	١١٠٣٩٤	المحول ل الاحتياطي الخاص
٣٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	المخصص لضم صندوق التأمين على حياة المقرضين - ايصال ١١
٥٩٠٣٢٥	١١٣٠٩٤٠	ارباح معدة للتوزيع على حملة الاسهم المتداولة بمعدل ٦٪ - بيان ٢

ان الايصالات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات ويجب ان تقرأ معها .

تقرير فاحصي الحسابات

الى المسادة مساهمي بنك الاسكان
عمان - الاردن

لقد فحصنا الميزانية العمومية لبنك الاسكان (شركة مساهمة عامة اردنية مؤسسة بموجب قانون خاص) كما في ٣١ كانون الاول ١٩٧٥ وبيان الارباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت حسب علمنا واعتقادنا ضرورية لاغراض التدقيق الذي قمنا به وفقا لقواعد المراقبة المتعارف عليها وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود وسجلات الحسابية في المركز والفرع كما شمل اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدها مناسبة وكنا قد فحصنا البيانات الحسابية الختامية للسنة السابقة وقدمنا تقريرنا حولها .

وفي رأينا ان البنك يحتفظ بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية حسبما بدا لنا من امتحاننا لتلك الدفاتر وان البيانات الحسابية الختامية المرفقة متفقة مع الدفاتر والحسابات والمستندات التي قدمت اليانا .

وفي رأينا وحسبما وصل اليه علمنا وطبقا للمعلومات والايضاحات المعطاة لنا وكما هو مدون في دفاتر البنك وسجلاته فإن الميزانية المرفقة مطابقة لقانون البنك وقد نظمت بحيث تظهر بصورة عادلة الموقف المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ كانون الاول ١٩٧٥ وان بيان الارباح والخسائر يظهر بصورة عادلة نتيجة اعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وان البيانات المذكورين نظموا وفقا للاصول الحسابية المتعارف عليها وطبقا للاسس المتبعة في السنة السابقة . كما اننا نقترح على الجمعية العمومية للمساهمين الموافقة عليهم واقرار توزيع حصة الارباح التي اقترحاها مجلس الادارة بمعدل ٦ بالمائة على حملة الاصنام المتداولة .

سابا وشركاه

عمان - الاردن
١٩٧٦ شباط ٢٤

بنك الاسكان

عمان - الأردن

بيانات حول البيانات الختامية

١ - نقد في الصندوق والارصدة لدى البنك :

يمثل هذا البند النقد في صناديق البنك والحسابات الجارية او خاضع لاشعار مسبق او لاجل لدى البنك المحلي .

٢ - استثمارات - اسهم شركات :

١٩٧٤	١٩٧٥
دينار	دينار
	١٠٠,٠٠٠
	المحودة - بالكلفة
١١٥,٠٠٠	
	٢٥٪ من قيمة مساهمة البنك في الشركة الاردنية لصناعة الجير
١٢٥,٠٠٠	
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
<u>٣٠٠,٠٠٠</u>	<u>١٢٧,٥٠٠</u>

٣ - قروض سكنية :

دينار	
٧٥٠١٦٩٣	قروض سكنية تحت التنفيذ
٣٥٧٢٩٥٧٥٨	قروض سكنية فردية
٦١٤٠٩٣٦	قروض سكنية تجارية
٢١٥٥٧٨٤	قروض سكنية للصناعات والجمعيات
١٠٣٤٦	آخر
<u>٥٣١٢٢٠١٧</u>	

تستحق القروض السكنية خلال مدة اقصاها خمسة عشر عاما .

٤ - ارصدة مدينة اخرى :

يشمل هذا البند مبلغ ١٦٦٦٣ دينار رصيد مصاريف تأسيس وسيمتهلك على مدى الستين القادمين .

٥ - اثاث وآلات وسيارات - بالكلفة بعد الاستهلاك :

دينار	
٣٧٢١٥٠	اثاث وقاصات - بالكلفة
٤٠٨٦٨	ينقص : استدراك الاستهلاك
<u>٣٢٠٣٣٢</u>	
٣٣٠٧٦٦	آلات - بالكلفة
٧٠٨٠٨	ينقص : استدراك الاستهلاك
٢٥٠٩٥٨	
٥٠٧٠٦	سيارات - بالكلفة
١٠٢٠٣	ينقص : استدراك الاستهلاك
<u>٤٠٥٠٣</u>	
٦٢٠٧٩٣	اثاث وآلات وسيارات - بالكلفة بعد الاستهلاك

تستهلك الموجودات الثابتة اعلاه بطريقة القسط الثابت وفقاً لنسب الاستهلاك السنوية التالية :

نسبة الاستهلاك	الموجودات
%١٥	اثاث
%٨	فنيات
%٢٠	آلات وسيارات

٦ - اراضي ومباني - بالكلفة :

يتالف هذا البند مما يلي :

دينار
٣٩٩٠٢٦٣
٧٣٠٣٩٣
٤٧٢٠٦٥٦

اراضي - بالكلفة
مبني البنك في العبدلي - قيد الاجاز

٧ - ارباح معدة للتوزيع :

يمثل هذا البند قيمة الارباح المعدة للتوزيع على حملة الاسهم المتداولة البالغ عددها مليون سهم بنسبة ٦٪ من القيمة الاسمية لكل سهم .

٨ - احتياطي الديون المشكوك فيها :

يؤخذ هذا الاحتياطي لواجهة الديون والمساهمات الهالكة والمشكوك فيها وللظراري، بنسبة ٢ بالالاف من مجموع القروض المدفوعة وقد نزل هذا الاحتياطي من الایراد في السنة ١٩٧٥ في حين اعتبر تخصيصاً للربح في السنة ١٩٧٤ .

٩ - رأس المال :

يتالف رأس المال مما يلي :

نوع الاسهم	رأس المال المدفوع دينار	رأس المال المكتوب به دينار	رأس المال المصرح به دينار
اسهم عادية	١٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
اسهم ممتازة	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
اسهم خاصة	-	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠

حسب قانون البنك فإن الاسهم الخاصة تصدر بقرار من مجلس الادارة وتتساهم بها الهيئات والمؤسسات والأشخاص خارج المملكة الاردنية الهاشمية وآية حكمة أخرى خلاف حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

وبلغ الاكتتاب في الاسهم الخاصة خلال السنة ١٩٧٥ كما يلي :

الجهة المكتتبة	عدد الاصناف
المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية - الكويت	٣٥٠٠٠٠٠٠
(بمحض اتفاقية مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٥)	
وزارة المالية والبرول في حكومة قطر	١٠٠٠٠٠٠
(بمحض اتفاقية مؤرخة في ٢٤ كانون الاول ١٩٧٥)	
مجموع الاسهم الخاصة المكتتب بها	<u>٤٠٠٠٠٠٠</u>

علماً بأن حكومة ايران قد وافقت على المساعدة بمبلغ مليون دينار اردني في رأس المال بمحض اتفاق مبدئي مع الحكومة الاردنية مؤرخ في ٢٦ ايلول ١٩٧٥ .

١٠- نفقات ادارية عامة :

١٩٧٤	١٩٧٥	
دينار	دينار	
٤٠٧٩٠	١٦٥٥٦٠	لوازم وقرطاسية ومطبوعات
١٥٢٦٦	٧٦١٣٤	نفقات مباشرة على عمليات الاقراض
٢٥٤٢٧	٩٥٥١٦	إيجارات
٢٤٢٤٧	٦٠٩٠٧	مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين
١٣٥١٣٤	٢٦٠٩٥١	مصاريف ادارية عامة اخرى
<u>٢٢٠٨٦٤</u>	<u>٦٧٠٠٦٨</u>	مجموع نفقات ادارية عامة

١١- صندوق التأمين على حياة المقترضين :

حسب قرار مجلس الادارة في ١ نيسان ١٩٧٥ فقد اسس صندوق للتأمين على حياة المقترضين لتنطوي مخاطر وفاة المقترضين وقد حول لحساب الصندوق رصيد الاحتياطي الخاص بالتأمين على حياة المقترضين البالغ ٦٩٤٦ دينار المدورة من السنة السابقة كما قيد لحساب الصندوق في سنة ١٩٧٥ المبالغ التالية :

دينار	
١٧٠٠٧٦	المقطوع من ايرادات البنك الشهرية
١١٥٣٩٤	المحول لدعم الصندوق من ارباح البنك الصافية
<u>٢٨٠٤٧٠</u>	

علماً بأن تأسيس هذا الصندوق تم بترتيب داخلي خاص في البنك وليس على اساس تعاقد مع المقترضين كما ان الصندوق يغطي مخاطر وفاة المقترضين باختياره المحفوظ وضمن شروط خاصة يقررها البنك .

١٢- التزامات طارئة :

دينار	
٣٦٥٠٠٠	باقي عقد انشاء مبني في العبدلي
<u>٣٧٥٠٠٠</u>	اقساط اسهم غير مسددة